

## المشهد اللبناني

# الملفات المعيشية تتقدم لكن الموازنة لا تشي بالتفأول



أي مجال لا لرئيس الحكومة ولا لرئيس الجمهورية اللذين تمهدا أمام الأمم المتحدة بالوفاء لالتزامات لبنان تجاه المحكمة، أي خيار آخر سوى الخضوع لما يقرره مجلس الوزراء في هذا الخصوص. وكان قد برز موقف وزير الخارجية والمغتربين عدنان منصور الذي يمثل حركة أمل في الحكومة، إذ أكد «التزام لبنان بتمويل المحكمة»، لافتاً إلى نية الحكومة اتخاذ «القرار المناسب»، في حين دعا العماد ميشال عون الرئيس نجيب ميقاتي إلى تمويلها «من جيبه الخاص». مشدداً على أنه ليس للرئيس ميقاتي أو غيره الحق بتمويل المحكمة الدولية، من دون أن تكون هناك اتفاقية مع الأمم المتحدة. في المقابل واصل «تيار المستقبل» نواباً وشخصيات التشكيك بوعود رئيس الحكومة نجيب ميقاتي واحتمال إقرار الحكومة لتمويل المحكمة. فقد جددت «كتلة المستقبل» مطالبة الحكومة بالإيفاء بتمهدها على صعيد تمويل المحكمة، بعدما بات واضحاً للكتلة، بحسب النائب هادي حبيش الذي أذاع البيان، أن «هناك من يحاول تعطيل التمويل، وهناك من يعمل على تعطية وحماية المتهمين الأربعة بارتكاب الجريمة ومنع تسليمهم للقضاء المختص، ما يضع لبنان في مسار تصادمي مع المجتمع الدولي». وقال

جان قهوجي إلى الولايات المتحدة والتي أشار إليها بيان السفارة أيضاً، ربما كتعبير عن ربط الدعم للجيش اللبناني بالوفاء بالتزامات لبنان. علماً أن زيارة كونيللي لوزير الدفاع، جاءت بعد أيام من استقبال الرئيس السوري بشار الأسد للوزير غصن، حيث تم اتفاق على رفع مستوى التنسيق الأمني والاستخباراتي بين الجيشين اللبناني والسوري، علماً أن الأسد استقبل هذا الأسبوع عدة شخصيات لبنانية، في إطار لقاءاته بالقيادات السياسية التي باشراها مع الرئيس سليم الحص. وكان لبنان قد تلقى هذا الأسبوع طلباً رسمياً من الأمم المتحدة لتسديد الحصة المتوجبة عليه في موازنة المحكمة الدولية، فيما توقف مراقبون أمام إعلان وزير المال محمد الصفدي عن أن مشروع الموازنة الذي رفعه إلى مجلس الوزراء يلحظ جميع التزامات الدولة اللبنانية، ولا سيما حيال المحكمة الدولية، على اعتبار أن الصفدي كشف للمرة الأولى، بأن التمويل سيتم من خلال قانون برنامج يلحظ اعتماداً بمبلغ ١٠٨ مليارات ليرة لبنانية موزعة على سنتين، وليس من خلال سلفة خزينة يمكن تمريرها بمرسوم يصدر عن رئيس الجمهورية، بحيث باتت الموافقة على هذا الأمر في يد مجلس الوزراء، من دون أن يترك

تقدمت هذا الأسبوع الملفات المعيشية والإنمائية والإقتصادية والمالية إلى واجهة الاهتمامات، من مشروع موازنة العام ٢٠١٢ إلى تصحيح الأجور. وبقي ملف تمويل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، محل سجال داخلي على نحو ما يجري حول كل الملفات السياسية الخلافية، سواء المحلية أم الإقليمية. فيما كان لافتاً للإنتباه أن مشروع الموازنة للعام ٢٠١٢، الذي رفعه وزير المالية محمد الصفدي إلى مجلس الوزراء، يلحظ تمويل المحكمة الدولية التي تصل إلى حوالي زهاء ٤٩ بليون ليرة لبنانية، في حين غابت عن مشروع الموازنة اعتمادات زيادة الأجور المفترضة. وقد شهد لبنان تحركاً أميركياً في اتجاه المسؤولين من أجل حماية المعارضين السوريين في لبنان، فقد أعلنت السفارة الأميركية في لبنان في بيان بعد زيارة السفارة الأميركية مورا كونيللي وزير الدفاع فايز غصن في مكتبه بالوزارة، أن كونيللي شددت على حماية المعارضين السوريين في لبنان وتحسين الوضع على الحدود اللبنانية - السورية، باعتبار أن هذا الدور أحد التزامات لبنان القانونية التي تشمل أيضاً دعم وتمويل المحكمة الدولية، بحسب ما جاء في بيان السفارة، الذي يتزامن مع الزيارة المرتقبة لقائد الجيش العماد

إلى «أن الحكومة الحالية ستحاول التنصل من مسؤولية تمويل المحكمة، خصوصاً أننا لم نسمع حتى اليوم سوى وعود لفظية من رئيس الحكومة، إنما العبرة تبقى في التطبيق». وعلى الرغم من أن الحكومة محاصرة بعدد من الملفات الساخنة، فإن جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء الأخيرة يوم الأربعاء الماضي والذي تضمن ١٥٠ بنداً جاء خالياً من أي قضية خلافية. والبارز في جلسة مجلس الوزراء كان تعيين رئيس الجامعة اللبنانية هو الوزير السابق عدنان السيد حسين. على صعيد الملف المعيشي المثار حالياً حول تصحيح الأجور، أن العناوين

عضو كتلة «المستقبل» النائب محمد كباره إن «التباين داخل الحكومة هو تباين صوري، فحزب الله و«التيار الوطني» يقولان لجمهورهما بأنهما متمسكان بمواقفهما، ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي يريد أن يوهم الجمهور السني بأنه لا يساوم على حقوق الطائفة». ورأى عضو «كتلة المستقبل» النائب جان أوغاسابيان أن «كلام رئيس الحكومة نجيب ميقاتي كلام جميل لم نرى منه شيء»، داعياً ميقاتي إن «يكون واضحاً بموقفه السياسي أو يستقيل»، مشيراً إلى أن «ميقاتي سيستمر بالمماطلة والتسويف». وأشار عضو «القوات اللبنانية» إدي أبي الملمع

بمناسبة انتقال مكاتب جريدة الحوار إلى مقرها الجديد في شارع بشارة الخوري، الطابق الثاني من بناية أدونيس، رأس النبع - بيروت، تحتجب عن الصدور يوم الجمعة المقبل في ٢٠١١/١٠/١٤ على أن تعود إلى قرائها في الجمعة التالية في ٢٠١١/١٠/٢١.

## نشاطات حزب الحوار الوطني في أسبوع

التقى رئيس «حزب الحوار الوطني» المهندس فؤاد مخزومي هذا الأسبوع رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان وسفراء المملكة العربية السعودية وإيطاليا، والقنصل العام في السفارة المصرية، ورئيس المخابرات العامة المصرية، ورئيس «جبهة النضال الوطني»، وممثل ليبيا في إيطاليا. كما استقبل مخزومي في مكتبه في إيطاليا ثلة من المستشارين في الحكومة الإيطالية. هذا وعقد «قطاع الشباب والطلاب» اجتماعاً عاماً وموسعاً في مبنى الحزب في المتحف، بحضور كل من المهندس فؤاد مخزومي والمديرة التنفيذية السيدة هدى قصص والسيد سامر الصفح ومسؤول القطاع إباد سكرية. وكان مسؤول قطاع الشباب إباد سكرية قد شارك في ندوة «تجارة الاجنة وعوالة الانساب» برعاية رئيس مجلس النواب نبيه بري.

## الحدث يعيون غربية

### لا يحق لأوباما إعدام أميركي من دون محاكمة!

تأولت الصحف الغربية جملة من الملفات التي تتعلق بالبلدان العربية وبالصراع العربي-الإسرائيلي، وواصلت رصد تطورات الطلب الفلسطيني في الأمم المتحدة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية. وبحسب زعم أحدهم فإن إسرائيل مستعدة للتنازل عن الأرض ولكن مع سلام نهائي! السلام الذي رفضه الرؤساء الفلسطينيون بدءاً من الحاج أمين الحسيني إلى ياسر عرفات وصولاً إلى محمود عباس! فالصراعات على الحدود قابلة للحل والحل يكون الأرض مقابل السلام (...)

## توفيق المندي

### في حديث إلى «الحوار»



## الحدث يعيون عربية

### حريق المسجد في الجليل بالون اختبار لقياس رد الفعل العربي والإسلامي

تأولت الصحف العربية الملف الفلسطيني في ظل الطلب الذي تقدم به الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى الأمم المتحدة للحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية. ولاحظت محاولة إسرائيل للإلتفاف على هذا الطلب بالقبول ببيان الرباعية الداعي للمودة للمفاوضات، فاجمعت على

## الحدث يعيون إسرائيلية

### ليس اقتناعاً بالمفاوضات بل عزلة إسرائيل!

تأولت الصحف العبرية تطورات الصراع العربي-الإسرائيلي بعد الطلب الفلسطيني من مجلس الأمن الاعتراف بدولة فلسطينية، وركزت على قرار اللجنة الرباعية، إعادة تجديد المفاوضات بين الفلسطينيين



## مخزومي

يلتقي الرئيس سليمان  
والعسيري ومورايتو وحلمي

أعلن رئيس «حزب الحوار الوطني» المهندس فؤاد مخزومي أن تطور الأوضاع المعيشية والإقتصادية والتقديمات الصحية والإجتماعية، ودوران عجلة مؤسسات الدولة التي تفتقد للمدراء العامين، جميعها محل اهتمام وترقب المواطنين التواقين إلى الإستقرار على مختلف المستويات وليس إلى الخلافات السياسية والمناكفات والكيديات في ما بين القوى السياسية.

كلام مخزومي جاء إثر زيارته رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في قصر بعبدا، حيث تداول معه في الأوضاع العامة. وثمن مخزومي مواقف فخامته في الأمم المتحدة لجهة التأكيد على الثوابت اللبنانية. كما أثنى مخزومي على دعوة رئيس الجمهورية للإصلاح السياسي عبر تبنيه إقرار قانون للإنتخاب يعتمد النسبية، مشدداً على أن هذه التوجهات إذا ما اعتمدت فإن قفزة نوعية نحو الأفضل سوف تشهدا الحياة السياسية في بلدنا.



والتقى سفير المملكة العربية السعودية في لبنان علي بن عوض العسيري وذلك في مقر السفارة في قريطم، حيث هنا سعادته باليوم الوطني للمملكة، وتم التباحث بالأوضاع في لبنان والمنطقة العربية. وكان قد استقبل السفير الإيطالي في لبنان غيسبي مورايتو على مأدبة العشاء. وقد وضع سعادته

في ترحيبات زيارته إلى روما، حيث يلتقي كبار المسؤولين الإيطاليين. وتم التباحث في أوضاع المنطقة، فيما شدد مخزومي على ضرورة دعم طلب السلطة الفلسطينية الاعتراف بالدولة الفلسطينية في مجلس الأمن، مؤكداً أن حل القضية

## ... موافى في مصر



توجه رئيس «حزب الحوار الوطني» المهندس فؤاد مخزومي الأربعاء إلى مصر، حيث التقى عدداً من المسؤولين المصريين. وزار مخزومي رئيس المخابرات العامة المصرية اللواء مراد موائف في مكتبه في القاهرة، حيث تطلّق البحث إلى الأوضاع في مصر وعموم المنطقة العربية. وتمنى مستقبلاً زاهراً لمصر وتعزيزاً لدور مصر الضروري لإعادة الروح إلى التنسيق بين البلدان العربية وإحياء التضامن العربي.

من الارشيف



من الارشيف

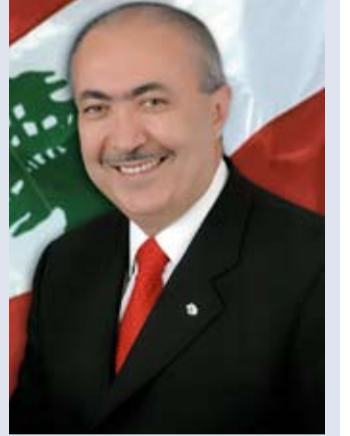
... جنبلات  
في فرنسا

التقى المهندس مخزومي في غداء عائلي رئيس «جبهة النضال الوطني» النائب وليد جنبلاط وذلك في العاصمة الفرنسية باريس، حيث تباحثا بالأوضاع المحلية والإقليمية.

على الحكومة الإنجاز  
المطلوب رعاية الحاجات الحقيقية للمواطن

## فؤاد مخزومي

يجري في هذه الأيام مراجعة من الإتحاد العمالي العام ولجنة المؤشر لتعديل الحد الأدنى للأجور. كما يجري حوار بين مثلك الحكومة، أرباب العمل، والإتحاد العمالي العام. لا شك بان تصحيح الأجور مطلب شعبي ومصالحه مختلف أفرقاء الإنتاج أيضاً، فإعادة توزيع الدخل لمصلحة الفقراء والطبقة الوسطى، تزيد القوة الشرائية لدى هاتين الفئتين، مما يزيد الطلب على الشراء وبالتالي يرفع الناتج القومي المحلي. إذا فإن المنطق العلمي يقول بضرورة إعادة توزيع الدخل، من حيث المبدأ.



لا شك بأن من بين ما يعانيه البلد هو تركيز غالبية القوى السياسية على مواضيع سياسية مهمة أنية من غير إعاة أي اهتمام لقضايا الإصلاح السياسي والإقتصادي أو تطبيق اتفاق الطائف، بل أن أي استطلاع للرأي يجري حالياً سوف يقول فيه المواطن لأي جهة انتمى أن مشاكله مع السياسيين أنهم لا يعيرون اهتماماً لمصالحه إلا عابراً في فترة الإنتخابات النيابية.

ونحن نضيف أيضاً أن هذا الإهتمام بالمواطن يقتصر على الأمور السطحية ولا يدخل في عمق المشاكل الإجتماعية والصحية والتعليمية، بل يهتم بالقشور وهدفه استمالة المواطن الذي يتحول إلى ناخب في لحظة سياسية تخدم مصالح الطبقة السياسية فحسب، فلا برامج تستعرض هذه المشاكل ولا حلول تطرح، بل مجرد أموال تسفك على مذبح الإنتخابات. وقد نضيف أيضاً من وحي السنوات الست الأخيرة أن البلد والمواطن معه يتم إدخالهما في دائرة الإهتمام قسراً وبعضها عن عمد في دوامة الطائفية والمذهبية، مما يفضي إلى التفرغ للسجلات والمناكفات وسط تراجع مرير وخطير أيضاً في العناية بالقضايا المبدئية والمعيشية على حد سواء.

وإذا كانت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي قد قدمت نفسها على أنها حكومة العمل والإنتاج، فإن تغييراً حقيقياً يجب أن يجري حالياً على مختلف المستويات خصوصاً لجهة رعاية الحاجات الحقيقية للمواطن. ونسال على الهامش، أين المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يجب أن يكون المكان الطبيعي للحوار بين أطراف الإنتاج الثلاثة؟ وهل يمكن تفعيله كي يتحقق اللبنانيون أن هذه الحكومة جديّة وتريد أن تعمل وفق الأصول الدستورية؟ في أي حال إن أي قراءة صحيحة للأوضاع يجب أن لا تذهب إلى القشور. لذا فإن رفع الحد الأدنى للأجور يتطلب برنامجاً متكاملاً يلحظ زيادة التقديمات الإجتماعية للطبقات الفقيرة والمتوسطة، عبر برنامج واضح يلحظ التقدم في هذا المجال على نحو تدريجي، ربما بعد أن تلحظ الدراسة تحسناً تدريجياً في موازنة الدولة وانخفاض الدين العام الذي جاور الستين ألف دولار أميركي. فتصحيح الأجور وزيادة التقديمات يجب أن يواكبهما تحريك للعجلة الاقتصادية وتحسين مناخات الاستثمار، وخلق فرص للعمل. وهنا نرى أن أي خطة يجب أن تتضمن تعاوناً بين القطاع الخاص والقطاع العام في هذه التقديمات، وربما عبر دعم المدرسة الرسمية وتعزيز مستواها وحتى إنشاء مدارس شبه مجانية، ودعم المستشفيات الحكومية وإنشاء مستوصفات شبه مجانية، خصوصاً في المناطق، وأيضاً توزيع أغذية وأدوية شبه مجانية، وأن يجري العمل على حل أزمة النقل العام. وأن تولي الدولة عناية خاصة بالفئات الزراعية الذي يعاني منه معظم المزارعين. هذه الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام يجب أن تتوسع لتشمل إنماء المناطق ومساعدة أهاليها للبقاء في تلك المناطق، من خلال تدريبهم على وظائف أو اختصاصات يتطلبها السوق اللبناني وتوجيههم إليها، مثل الاختصاصات في الهندسة الصناعية والهندسة الزراعية وغيرها، وأيضاً بإنشاء مؤسسات زراعية-صناعية تتطلب عمالة مكثفة لتخفيض نسبة البطالة في المناطق. وتجدر الإشارة إلى أنه يجب تشجيع العمال على امتلاك أراضٍ ومؤسسات صغيرة، صناعية وزراعية، ودعم هذه المؤسسات ليبقى المواطن في منطقته وللحد أيضاً من الهجرة الداخلية والخارجية. هذه العملية الإنمائية في المناطق سوف تعكس بلا شك إيجاباً على العاصمة بيروت وبالتأكيد على ساكنيها، فجزء كبير من تدهور حال العاصمة يعود إلى التنمية غير المتوازنة بين المناطق اللبنانية والفروقات الكبيرة في الشروط المعيشية والصحية التي تعيشها كافة المناطق وحتى كثير من الأحياء والمناطق في بيروت.

في الحقيقة إن إهمالاً متراكماً قد شهدته قطاعات معينة على حساب قطاعات أخرى، ومجموعات وشرائح معينة تستفيد على حساب مجموعات وشرائح أخرى، لأن المسؤولين المتعاقبين على السلطة خلطوا الشان الخاص بالشان بالعام، وأداروا الدفة باتجاه معين لحماية مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة. فزاد الفقر، والنشوء في الإقتصاد، وتضاءل توزيع الدخل، كما ارتفعت نسبة البطالة والهجرة.

إن ما يزيد الأمور سوءاً، السياسة الضريبية للدولة، خصوصاً بعد عجزها في السيطرة على الدين العام، وعلى أخذ حقوقها من الناقدين والزعماء والأقوياء. لذلك، توجهت الحكومات المتعاقبة بعد اتفاق الطائف إلى الضرائب غير المباشرة التي تصيب ذوي الدخل المحدود، فيما الدولة تخسر إيرادات هائلة ليس أقلها الاملاك البحرية السائبة.

إن المطلوب هو ترميم ثقة الناس بالدولة والحكومة، علماً أن هواجس الناس بسيطة ولكن ملحة مثل تأمين الكهرباء بشكل مقبول والتخفيف من أعباء المعيشة على أبواب العام الدراسي، فضلاً عن تأمين التعليم والفرص للخريجين ومعالجة مشاكل الصناعة والزراعة. ومن هنا نأمل أن تستطيع الحكومة العمل على خطة وبرنامج من خارج النهج الذي يقوم على سياسات التجاذب السياسي وخارج نظام المحاصصة الطائفية. هذا مهم جداً في المرحلة الحالية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، والأفان أي معالجة للقضايا الاقتصادية بالتنكيد أو الاستعراض أو حتى التراضي، سوف يزيد من إحباط اللبنانيين من قدرة السياسيين على إحداث اختراقات مهمة في إدارة البلاد خصوصاً الجيل الشاب الذي يزداد إحساسه بأنه إنما يحيا في ظل دولة فاشلة!

من هنا نرى أن على الحكومة إنجاز شيء مهم في مرحلة سياسية واقتصادية حرجة على صعيد لبنان خصوصاً والمنطقة عموماً، هذا بالإضافة إلى مشكلات لبنان الاجتماعية والاقتصادية المتراكمة، والتي تلقي بثقلها على المجتمع اللبناني من تردي الخدمات ومن مياه وكهرباء وتقديمات اجتماعية وصحية وتربوية وتقاوم الفساد والهدر على حساب الخزينة والمستهلك، في مقابل تراجع فرص العمل ومضاعفة تكاليف المعيشة والغلاء.



## في عدم قدرة نظام الاقتراع الأكثرية على الإسهام في تنمية الديمقراطية (الجزء الثاني)

بشكل عام فإن نظام الاقتراع الأكثرية، على الرغم من بساطته، هو غير عادل، وبالغالب غير أخلاقي. ففي الانتخابات الأخيرة، وتحديداً في دائرة جبل لبنان الثالثة، حصلت لائحة على ٥٢٪ وحصدت كل المقاعد بينما خسرت اللائحة المقابلة ولم تحصل على أي مقعد رغم حصولها على ٤٧٪ من الأصوات، وفي دائرة الشمال الثانية، حصلت لائحة على ٥٧٪ وحصدت كل المقاعد، بينما اللائحة التي تحصل على ٤٢,٥٪ لا تحصل على أي مقعد. وفي انتخابات العام ٢٠٠٠، وتحديداً في دائرة الشمال الثانية، حصلت لائحة على ٤٢٪ من الأصوات وحصدت ٨٩٪ من المقاعد.

وإذا كانت الانتخابات هي المدخل الصحيح إلى الديمقراطية، وأنه لا ديمقراطية من دون انتخابات، انسجاماً مع تعريف الديمقراطية بأنها حكم الشعب بالشعب ولأجل الشعب، لتكون إرادة الشعب هي التي اختارت فعلياً الهيئة التي سترعى شؤونها. لذلك لا يكفي أن تدعي دولة ما أنها دولة ديمقراطية، ثم تقصد أو تزور إرادة هذا الشعب، أو تضع قانوناً انتخابياً لا يعبر حقيقة عن إرادته، أو تكسّر نظاماً انتخابياً يضمن الهيمنة الدائمة للفتنة الحاكمة على أجهزة الحكم وسلطات الدولة، وهو ما يشكل تهميشاً لمنطق الديمقراطية التي من أسسها الحقيقية تداول السلطة، فإذا تعاقب وجود ممثلي هيئات معينة في الحكم بصورة دائمة، فإن هذا النظام القائم على غياب منوط تداول السلطة هو بالتاكيد نظام مشكوك بديمقراطيته. يضاف إلى ذلك أنه لا يمكن تحقيق أي تنمية سياسية أو اجتماعية في ظل غياب الديمقراطية ولا يمكن للديمقراطية أن تتحقق مع غياب مجتمع مدني لبنته الأحزاب السياسية الوطنية، تتنافس على أساس البرامج الأفضل لإدارة البلاد وهو ما نفتقر إليه. فالخروج من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني هو المدماك الأساسي لبناء الديمقراطية. وبرأينا، إن لبنان هو الأكثر جهوزية واستعداداً من بين دول العالم الثالث لبناء ديمقراطية حقيقية، لتوفر تقاليد سياسية ليبرالية ومساحة وافية للحريات ومجتمع مدني جيني قابل للنهوض فيها، فيظهر اعتماد النسبية ضرورة متلازمة مع نشأة الأحزاب السياسية الوطنية.

من هنا بات واضحاً ومسلماً به، وفقاً لما أوردناه، أن تطبيق نظام الاقتراع الأكثرية (المعمول به حالياً)، سيذهب بعدالة التمثيل وينتقص من مشروعيته. وضمان صحة التمثيل يقتضي اللجوء إلى نظام انتخابي يساهم في تطوير الحياة السياسية ويسمح لمختلف مكونات الشعب اللبناني، بتلويثاته المتعددة، بأن تشترك في الحياة النيابية بما يتواءم مع حجمها الاجتماعي والسياسي، وهذا ما لا يتحقق إلا في ظل اعتماد نظام التمثيل النسبي. فمن حسنات النظام النسبي على أساس الدائرة الكبرى أنه يؤمن الاندماج الوطني، لأنه كلما كبرت دائرة الانتخاب كلما اتسعت دائرة الالتقاء، كما تساعد النسبية على تأمين تمثيل طموحات وتطلعات الناس وأمالهم. فهو تصويت للمستقبل وعن المستقبل، وهو خطوة للخروج من الخطأ وإصلاح ما فسد وعملية متكررة هدفها ترقية الشوائب وتطوير الواقع السياسي القائم. كما أن عدالة التمثيل تظهر من خلال تمثيل جميع التيارات السياسية، والقوى الاجتماعية والنقابية، كل بحسب حجمه وفاعليته. ويساعد نظام التمثيل النسبي على تغيير سلوك الناخب والمرشح، لأنه عندما تعتمد الدائرة الكبرى، سيكون المرشح مجبراً على الخروج من خطابه الطائفي والمناطقي، واعتماد الخطاب الوطني، وهذا ما ينعكس إيجاباً على الناخب الذي سيهتم أيضاً في اختياره للمرشح على هذه الأسس، وهذا ما يساهم في الخروج من ظلمة الطائفية والمناطقية، والدخول في رحاب المواطنة والوطنية.

وأخيراً يساهم النظام النسبي في التخفيف إلى حد بعيد من الحالة المرضية التي نعاني منها في كل الانتخابات المتمثلة في أفة شراء الأصوات، هذه الآفة التي تؤثر بشكل أساسي على نتائج الانتخابات، حيث أن شراء بضعة آلاف من الأصوات، في القانون المعتمد، ستقلب النتائج بصورة كلية، خصوصاً في دائرة متعددة المقاعد. بينما في ظل النظام النسبي فإن أثر شراء الأصوات، مهما كان حجمه، لن يتجاوز حصول الطرف الراشي على بضعة مقاعد نيابية فقط.

كما يحد النظام النسبي من آثار التزوير على صعيد نتائج الانتخابات لذات الأسباب المتعلقة بشراء الأصوات، ويساهم أيضاً في تجديد ولادة الأحزاب الوطنية، لأنه بعد الخروج من الخطاب الطائفي، وتكوين خطاب وطني، هذا الخطاب الجديد لن يكون قوياً ومؤثراً إذا لم تتم صياغته في إطار مشروع حزبي يجري السعي الحقيقي لتحويله واقعا ملموساً. يُضاف إلى ذلك عدد كبير من الفوائد كتعزيز التكتلات النيابية وإقصاء المتطرفين وذلك من خلال نصاب الإبعاد المحدد بحاصلين انتخابيين، وخلق المجتمع المدني الفاعل.

❖ يضع «حزب الحوار الوطني» بين أيدي اللبنانيين، وعلى أجزاء، مشروع قانون للانتخابات يعتمد النسبية أساساً للانتخابات النيابية، الذي كان قد أعلن الحزب عنه في مؤتمر صحفي في دار نقابة الصحافة في ٢٠٠٥/٩/٨، إسهاماً منه في تعزيز الحوار الداخلي حول مختلف القضايا الأساسية، خصوصاً من أجل التوافق على قانون انتخابي جديد يكفل صحة التمثيل الشعبي وعدالته.

## مخزومي

### يلتقي ثلة من الدبلوماسيين في إيطاليا



زار المهندس مخزومي ممثل ليبيا في إيطاليا السفير عبد الحافظ قدور وذلك في مقر السفارة الليبية في روما، حيث تطرق البحث إلى الأوضاع الليبية. وتمنى استقراراً ليبيا ومستقبلاً زاهراً للبلد العربي الشقيق.

وكان قد استقبل في مكتبه في العاصمة الإيطالية روما، ثلة من المستشارين في الحكومة الإيطالية، من بينهم مدير المعهد العالمي للدراسات السيد نيكولا بيدي، ورئيس المركز الأميركي للدراسات السيد كريم مزران، ومحللة الصناديق المالية المستقلة السيدة سيلست مولز لو تروكو، والمحلل في مركز روما للدراسات الاستراتيجية السيد جرمانو دوتوري.



## مخزومي

### في اجتماع مع «قطاع الطلاب والشباب»

عرض التطورات السياسية المحلية والخارجية وما آلت إليه الأوضاع في المنطقة العربية. واثق على دور الشباب الجوهرية في هذه المرحلة، وضرورة أن يكون لديه الوعي الكافي لمواجهة حالات التعصب والتفوق، وتحفيزهم على ضرورة توسيع دائرة نشاطاتهم لأنهم عماد الحزب وعماد هذا الوطن.

اللبناني ونشيد «حزب الحوار الوطني»، ثم ألقى مسؤول القطاع كلمة رحب فيها بالحضور، مشيداً بالتنوع الذي يجمع كافة الألوان والمذاهب والمناطق، معتبراً أن هذا المشهد يؤكد على خيارنا الوطني ويترجم مشاعر الإنفتاح ويثبت ثقافتنا التي ترفض التفوق والتعصب.

كما ألقى عضو القطاع الطلابي



تصوير محمد الساحلي



## «قطاع الشباب والطلاب»

### يشارك في ندوة «تجارة الأجنة وعوامة الأنساب»

البشرية وأطفال الأنابيب الدكتور نسرین الهاشمي، تحدثت فيها عن غياب القوانين التي تحدد الشروط المهنية والتقنية التي يجب أن تتوافر في أطفال الأنابيب. وتطرق النائب السابق رئيس الهيئة الوطنية الصحية الدكتور إسماعيل سكرية إلى أوجه الفساد المتعددة من الدواء وغيره وقال «لا نستغرب بعد كل ذلك أن نصل إلى تجارة الأجنة». ثم كانت كلمة لراعي الحفل ممثلاً بالنائب قاسم هاشم، أشار فيها إلى أهمية التطور العلمي ودعا النقابات إلى تحمل مسؤوليتها المهنية والإنسانية والوطنية.

للأكاديمية الملكية الدولية للعلوم (RAISIT)، تحت عنوان «تجارة الأجنة وعوامة الأنساب»، برعاية دولة رئيس مجلس النواب نبیه بري وذلك في فندق البريستول.

تخلل الندوة كلمة للمديرة التنفيذية للأكاديمية، المتخصصة بالوراثة

#### قطاع الشباب والطلاب

شارك عضو المكتب السياسي في «حزب الحوار الوطني» إيد سكرية في الندوة التي نظمها المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

❖ ورد سهواً في خبر لقاء المهندس مخزومي مع الصيادين، إذ أن الصحيح هو أن اللقاء تم مع «صيادي الجناح» وليس صيادي الأوزاعي، فاقتضى التنويه والإعتذار.



## توفيق الهندي: لا أشاطر البطريرك الراعي هو اجسه



لم تحرر وقضية الأسرى في إسرائيل، اللهم إذا كانوا يريدون تحرير كل الأسرى العرب والفلسطينيين. لكنني أذكر تماماً أنه بتاريخ ٢٥ أيار سنة ٢٠٠٠ خرج الجيش الإسرائيلي، لكن

قبل هذا التاريخ بأسبوع أو أسبوعين بداوا بالكلام عن مزارع شبعاً. وأريد أن أذكر أيضاً أنه في سنة ١٩٦٧ أي عندما حدثت الحرب والتي أدت للأسف إلى هزيمة العرب وللتأكد عد إلى الصحف في ذلك الحين، تعرف أن مصر خسرت صحراء سيناء، الأردن خسرت الضفة الغربية وسوريا خسرت الجولان. تبجحت السلطة اللبنانية بأن لبنان لم يخسر شيئاً. ولم يكن هنالك طرح لمزارع شبعاً، فمزارع شبعاً قضية شائكة، فمن المؤكد أن هنالك قسم لبناني وقسم سوري وهذه مثل «مسار جحا» فقط ليقال أن هنالك نزاع.

فمقد النزاع هذا يتطلب وجود السلاح. فالقضية إذاً، قضية سلاح، ومزارع شبعاً ليست إلا ذريعة عندما تقراً وثيقة حزب الله، لأن الأمور واضحة في تلك الوثيقة، هم ضد أي سلام مع إسرائيل، اليوم إسرائيل تخرب السلام، واليمين الإسرائيلي يخربه وهذا ما يناسب الحزب، لأن التطرف الإسرائيلي من جهة يتناسب ويتناغم مع التطرف الفلسطيني والعربي والإسلامي، فالحزب هو أصلاً ضد أي حل سلمي، يهمه كما بهم إسرائيل أن يظل الصراع قائماً لأهداف متباينة ومضادة. هذا هو الواقع. بالنسبة إلينا، إن اتفاقية الهدنة ١٩٤٩ هي المرجع، ويجب أن يوضع السلاح في إطار الدولة، ما هي قوة حزب الله؟ قوته في صواريخه التي تؤدي الداخل الإسرائيلي، فلو أعطيت هذه الصواريخ للجيش اللبناني، وإذا ما تمكن الجيش اللبناني من شراء منظومة صواريخ إضافية، يكون لبنان قد حقق عملية الردع وحماية نفسه، لأن تلك الحماية لا تستدعي إطلاقاً أن تكون الصواريخ في يد حزب الله. لكن للأسف الدولة اللبنانية أصبحت أضعف من أن تطالب بذلك، وحزب الله أقوى من الدولة وهو الأقوى اليوم.

**- لا أعلم ما هي ردة الفعل على حديثكم عبر جريدة «الحوار»، لكنني مقتنع أن تحرير الأرض يجب أن يكون بالسلاح، وطالما أن سلاح حزب الله موجه نحو إسرائيل، ليس هنالك مشكلة!**  
- ليس صحيحاً هذا الكلام...

**(مقاطعة) عندما أكون ضعيفاً وهنالك من يحميني أكون محميلاً!**  
- إنه لا يحميك، حزب الله لديه مشروع يتعدى الصراع العربي-الإسرائيلي.

**- ما هو مشروعه؟**  
- مشروعه، مشروع إسلامي.

**- ليس صحيحاً؟**  
- صحيح مئة في المئة، اقرأ الوثيقة، الشق اللبناني بالنسبة له هو المقاومة، وعندما تقرا على موقعه الإلكتروني، فتكون المقاومة إسلامية.

**- إذا أراد شاب مسيحي أن يكون مقاوماً، هل يرفضونه؟**

- لا يقولون له لا، يدخلونه لكي يطلق الرصاص على إسرائيل، لكن القرار لهم ومتخذ، هذا السلاح في يدهم، خرجت الأصوات لتقول إن مزارع شبعاً

القرار رقم ١٧٠١ أعاد التشديد على العودة إلى اتفاق الهدنة، وفي هذا القرار هنالك أربع فقرات عن تنفيذ

**- (مقاطعة) على ماذا ينص ١٥٥٩؟**

- ينص على خروج الجيش السوري وهذا نفذ، الانتخابات الرئاسية تمت، وكل سلاح المليشيات يجب أن يسلم إلى الدولة، أي مشروع الدولة، وأذكر أن كل تلك البنود هي من بنود اتفاق الطائف. إذا عدت إلى اتفاق الطائف، فلا سلاح خارج إطار الدولة، أي أنه هو مشروع الدولة، وكل ما هو موجود هو في مشروع الدولة. البعض يريد أن يفسر أن المقاومة لها الحق في الحفاظ على سلاحها، هذا خطأ مئة في المئة.

**- كيف؟**

- يعتبر البعض أن اتفاق الطائف يقول بإمكانية المقاومة أي بوجود مقاومة عسكرية. لكن فعلياً إذا عاد المرء وقرأ بروية البند المتعلق بإسرائيل، أي تحرير الأرض اللبنانية، يرى أنه يجب أولاً تنفيذ «القرار ٤٢٥»، أي بسط سيادة الدولة من خلال الجيش والعودة إلى اتفاقية الهدنة. لكن بالسماح لاستعمال الوسائل التي تسمح بخروج إسرائيل من لبنان، هذه «الجملة» اعتبروها ضوء أخضر للمقاومة. هنا أريد أن أوضح تماماً هذه المسألة، عندما كنت مستشاراً سياسياً لقائد «القوات اللبنانية» آنذاك كنا متابعين لاتفاق الطائف عن كثب ونحن على المستوى السياسي والعسكري، (غطينا) مسيحياً اتفاق الطائف إلى جانب التغطية الوطنية والدينية من قبل غبطة البطريرك مار نصرالله بطرس صفير. هذان الطرفان المسيحيان هما اللذان أمانا الغطاء آنذاك لاتفاق الطائف، فإذا أردنا أن نقول منذ تلك الفترة كقوات لبنانية أننا نقبل بسلاح حزب الله ونسلم نحن سلاحنا نكون في غاية الغياب. فبالناتكيد أن هكذا مسألة لم تطرح إطلاقاً ولو طرحت من المؤكد أن غبطة البطريرك صفير لم يكن ليقبل بها. والدليل على ذلك موقفه تجاه قضية السلاح الآن وسابقاً. أي أن مشروع الدولة هو الأساس، واتفاق الطائف هو مشروع الدولة، وإذا كان هنالك من إرادة لاستعمال بعض الوسائل العنيفة تجاه إسرائيل، فالدولة تقوم بواجبها وليس أي طرف لبناني من خارج الدولة.

**- هل «١٤ آذار» ضد إسرائيل؟**  
- بالناتكيد!

**- حلفاء «١٤ آذار» ضد إسرائيل؟**  
- بالناتكيد كل اللبنانيين ضد إسرائيل، هل تشك في ذلك؟

**- ألم تكن «القوات اللبنانية» مع إسرائيل؟**  
- نعم ثمة أطراف لبنانية تعاطت مع إسرائيل في مراحل معينة وفي ظروف معقدة، لكن دعني أقول لك أن المرحلة التي أعرفها (مرحلة سمير جعجع) كانت إسرائيل في غاية الإستياء من سياسة القوات المتحالفة واقعياً آنذاك مع العراق وفلسطين. اليوم، الموقف اللبناني تجاه إسرائيل (وكل أطراف ١٤ آذار متوافقة عليه) يختصر بأن إسرائيل عدو، غير أن المشكلة هي في كيفية تحديد التعاطي مع هذا العدو. أي هل التعاطي يكون عبر «مقاومة» أي عبر سلاح خارج عن إطار الدولة، أو على الدولة أن تواجه هذا الوضع بحصرية السلاح، والقرار يأتي من داخل الدولة. ثمة نقاط أساسية في اتفاق الطائف، ولكن على ماذا تنص؟ تنص على العودة إلى اتفاقية الهدنة (١٩٤٩)، وتلك الإتفاقية موجودة في اتفاق الطائف. اليوم كل الأطراف تقول إنها مع اتفاق الطائف.

**- متى وجه حزب الله سلاحه إلى الداخل اللبناني؟**

- أنا لا أتحدث عن توجيه الحزب سلاحه إلى الداخل، أنا أقول أن هذا السلاح غير دستوري، وهذا يناقض الدستور واتفاق الطائف.

**- كيف تحرر أرضك؟**  
- أولاً تحرير الأرض تم وانتهى به القرار ٤٢٥.

**- بقي لدينا حوالي سبع قرى تحت الإحتلال الإسرائيلي؟**

- هذه كلها حجج، إن وجودهم كطرف مسلح يجعل تحرير مزارع شبعاً أصعب، ماذا يفعلون؟ هم يقومون بربط نزاع لكي يكملوا بسلاحهم. أصلاً قضية مزارع شبعاً لم يجر الحديث عنها إلا عندما طُبّق القرار رقم ٤٢٥، حينها خرجت الأصوات لتقول إن مزارع شبعاً

الرأي، لكن للأسف هذا الصراع يعكس علينا وعلى لبنان.

**- قلتم «منذ ما قبل اتفاق الطائف كان هنالك حرب مثلثة الأضلاع»، فهل هنالك تقارب بينها اليوم؟**

- نعم، هنالك اليوم وجهتي نظر في لبنان، للأسف إحداهما يمثلها حزب الله وحلفاؤه.

**- من هم حلفاء حزب الله؟**

- حلفاء سوريا منذ بداية الحرب ولا يزالون وأيضاً التيار الوطني الحر، وهؤلاء عندهم تحالف استراتيجي في ما بينهم مع إيران وسوريا و«المقاومة»، مقابل طرف آخر يطالب أن تكون الدولة هي الأساس ويطالب أيضاً بالسيادة والإستقلال.

اليوم الطرف الرئيس في هذا المحور هو حزب الله، وله رؤية سياسية تعدى الحدود اللبنانية، وهي رؤية سياسية إسلامية تعدى أيضاً الصراع العربي-الإسرائيلي. ولبنان في هذا الصراع حدد هدفه الاستراتيجي ألا وهو تدمير دولة إسرائيل. هذا واضح في وثيقة حزب الله التي صدرت العام الماضية. لكن لماذا يقولون للرأي العام اللبناني أنهم يريدون حماية لبنان، إسترجاع شبعاً، وحماية ثروة لبنان النفطية، هذا هو الكلام السياسي اليومي التكتيكي. أما فعلياً فعندما يتكلمون عن المقاومة، فهي مقاومة إسلامية، هدفها تدمير دولة إسرائيل. إنهم أدخلوا لبنان عنوة في صراع كبير قد يصل في مرحلة من المراحل إلى تجدد الحرب مع إسرائيل وإلى نتائج لا تحمد عقباهما.

إن الأطراف اللبنانية الأخرى تعتبر إسرائيل عدواً وأن لبنان في صلب الصراع العربي-الإسرائيلي، ولكنها تختلف مع الحزب في الوسائل كما في الموقف بالنسبة للعملية السلمية في المنطقة.

**- هل «١٤ آذار» ضد إسرائيل؟**  
- بالناتكيد!

**- حلفاء «١٤ آذار» ضد إسرائيل؟**  
- بالناتكيد كل اللبنانيين ضد إسرائيل، هل تشك في ذلك؟

**- ألم تكن «القوات اللبنانية» مع إسرائيل؟**  
- نعم ثمة أطراف لبنانية تعاطت مع إسرائيل في مراحل معينة وفي ظروف معقدة، لكن دعني أقول لك أن المرحلة التي أعرفها (مرحلة سمير جعجع) كانت إسرائيل في غاية الإستياء من سياسة القوات المتحالفة واقعياً آنذاك مع العراق وفلسطين. اليوم، الموقف اللبناني تجاه إسرائيل (وكل أطراف ١٤ آذار متوافقة عليه) يختصر بأن إسرائيل عدو، غير أن المشكلة هي في كيفية تحديد التعاطي مع هذا العدو. أي هل التعاطي يكون عبر «مقاومة» أي عبر سلاح خارج عن إطار الدولة، أو على الدولة أن تواجه هذا الوضع بحصرية السلاح، والقرار يأتي من داخل الدولة. ثمة نقاط أساسية في اتفاق الطائف، ولكن على ماذا تنص؟ تنص على العودة إلى اتفاقية الهدنة (١٩٤٩)، وتلك الإتفاقية موجودة في اتفاق الطائف. اليوم كل الأطراف تقول إنها مع اتفاق الطائف.

**- متى وجه حزب الله سلاحه إلى الداخل اللبناني؟**

- أنا لا أتحدث عن توجيه الحزب سلاحه إلى الداخل، أنا أقول أن هذا السلاح غير دستوري، وهذا يناقض الدستور واتفاق الطائف.

**- كيف تحرر أرضك؟**  
- أولاً تحرير الأرض تم وانتهى به القرار ٤٢٥.

**- بقي لدينا حوالي سبع قرى تحت الإحتلال الإسرائيلي؟**

- هذه كلها حجج، إن وجودهم كطرف مسلح يجعل تحرير مزارع شبعاً أصعب، ماذا يفعلون؟ هم يقومون بربط نزاع لكي يكملوا بسلاحهم. أصلاً قضية مزارع شبعاً لم يجر الحديث عنها إلا عندما طُبّق القرار رقم ٤٢٥، حينها خرجت الأصوات لتقول إن مزارع شبعاً

أجرت جريدة «الحوار» مقابلة مع الدكتور توفيق الهندي المستشار السياسي السابق لقائد «القوات اللبنانية» الدكتور سمير جعجع، وتم التطرق خلالها إلى أبرز الأحداث التي تشهدها وشهدتها الساحة السياسية اللبنانية والإقليمية، لا سيما الأحداث في سوريا.

**- أين أنتم من الساحة السياسية؟**

- أولاً، لست غائباً وأكبر دليل حضوري الإعلامي، حيث أشارك سنوياً في أكثر من ٢٠ إطلالة تلفزيونية، كما في الصحافة المكتوبة والمسموعة كما أن تواصلني مع الجسم السياسي اللبناني قائم ونشط.

ثانياً، للأسف إن لم يكن السياسي وزيراً أو نائباً أو لديه مسؤولية في حزب كبير، يبدو وكأنه غائب عن الحياة السياسية والوطنية.

**- طالب غبطة البطريرك مار بشارة بطرس الراعي بعقد جديد ينطلق من أساس الميثاق الوطني وصيغة العيش المشترك. كذلك كشف أن على لبنان أن يستعيد دوره الريادي في المنطقة كمصدر استقرار وأمان في هذه الظروف العصيبة التي يتخبط بها العالم العربي والمنطقة. هل تقومون من موقعكم السياسي بتخفيف**

**التشنجات بين ٨ و ١٤ آذار؟**

- أولاً العقد الإجتماعي الجديد موجود في اتفاق الطائف، وهو العقد الإجتماعي السياسي الذي حدّد ماهية الكيان اللبناني، والذي أدخل الإصلاحات السياسية المتواجدة في الجمهورية الأولى، وإن هدفه كان حل كافة المشاكل والقضايا التي ولدتها الحرب سنة ١٩٧٥، وهي حرب مثلثة الأضلاع أي حرب بين اللبنانيين وحرب الآخرين على أرض لبنان.

**- وماذا تعني بحرب مثلثة الأضلاع؟**  
- يقولون إنها الحرب الأهلية، لكنها ليست حرباً أهلية بل هي ثلاثة حروب في الوقت ذاته. هنالك حرب بين اللبنانيين، حرب الآخرين على أرض لبنان (أميركا، الإتحاد السوفياتي، البلاد العربية، الفلسطينيون وما إلى ذلك)، وإسرائيل بالتاكيد. من ناحية أخرى كان ضمن هذه الحرب حروب إسرائيلية، وحروب الفلسطينيين وأيضاً حروب سوريا المباشرة أو بالواسطة ضد لبنان. هذه هي الأوجه الثلاثة، وهي مترابطة وملتصقة، وبالتالي أنتجت هذا الوضع غير المستقر في لبنان منذ العام ١٩٧٥ وإلى اليوم، وبكل أسف أقول إننا لم نخرج حتى الآن منها. لكن اليوم لدينا وضع خاص، هنالك حرب بين محور تتزعمه إيران ومحور آخر أسميه «محور لبناني خالص»، وبالتالي أن إيران تتزعم التحالف الاستراتيجي (إيران، سوريا، حزب الله وحماس). بالمقابل، ثمة قوى دولية وإقليمية (بما فيها تركيا وإسرائيل) وعربية، ليس بينها تحالف استراتيجي، إنما تتقاطع مصالحها في مواجهة التحالف الاستراتيجي الذي تقوده إيران. برأيي إن في لبنان فريقاً لا يريد أن يكون موجوداً ولا في هذا الطرف ولا في ذلك، بل يريد أن يكون لبنان أولاً، وأنا مع هذا

وأشواً، هذا كلام خطير، أي يضع الأقلية المسيحية في مواجهة الغالبية الإسلامية السنية في سوريا والعالم العربي، هذا الكلام يقوم على تقوية عزيمته المسيحيين داخل سوريا للاتصاق بنظام يتهاوى وهذا يشكل خطراً. وأنا واضح جداً في هذه المسألة والكلام على أن هنالك إخوان مسلمين، وهنالك سلفيين، هذا كلام النظام السوري، هذا كلام غير حقيقي. الثورات العربية في مصر وفي كافة الدول العربية لم تحدث لأن هذه الفئة الإسلامية قامت بها. والحقيقة أن الإسلاميين التحقوا بالثورة، وهم لم يأخذوا المبادرة، بل أتت الثورة نتيجة قمع دام ٣٠-٤٠ سنة. هذه الأنظمة التي أتت غالبيتها من انقلابات عسكرية، قمعت شعوبها ولم تترك لها الحرية. حتى على المستوى الاقتصادي استأثرت بخيرات البلد حفنة قليلة من الألام. فكان هنالك استبداد من جهة وعدم عدالة في المسألة الإجتماعية الاقتصادية. تريد أن تسألني لماذا حدث هذا الآن؟ ليس كما يقال مشروع الشرق الأوسط الكبير. فهذا المشروع كان على عهد بوش.

**- الآن يتذوّنه؟**  
- ليس صحيحاً. أولاً، الأميركيون فوجئوا بكل ما حدث، ثانياً، إذا نظرت إلى الموقف الأميركي والأوروبي والرسمي الغربي تجاه ما حدث في سوريا، فتجد أنهم أخذوا الوقت الكافي لكي يقولوا للنظام السوري كفى. أذكر هنا بكلام وزيرة الخارجية الأميركية في بداية التحركات الثورية داخل سوريا: «الأسد هو إصلاحية». كانوا يتواصلون معه بما يسمونه عملية محادثات للوصول إلى نتائج. فليس صحيحاً أن هنالك مؤامرة على سوريا، ولا على مصر ولا على أية دولة شهدت ثورات شعبية. لماذا هذه الثورات، لأن هنالك شعب مطلع على التكنولوجيا والمواصلات والفضائيات والـ Facebook والـ youtube إلخ... هذه الشعوب استفتت على مساوية أوضاعها، على هذا الأساس تحركت، هؤلاء الذين يتحركوا ليسوا أولاد جارية.

**- الوضع العربي بكفة والوضع السوري بكفة أخرى؟**  
- لماذا، خير إنشاء الله!!

**- لأنه نظام عادل، ويعطي شعبه الحقوق؟**  
- عادل؟! أبداً ليس بعادل. رأينا عدله في لبنان، أين عدله في لبنان؟ ليس فقط منذ العام ١٩٧٥، بل من قبل، من أدخل السلاح إلى لبنان؟ وبأية طريقة لبنان أخرج من اتفاقية الهدنة؟

**- يقول الإعلامي والمحلل السياسي المحامي جوزيف أبو**

**الوضع العربي بكفة والوضع السوري بكفة أخرى؟**  
- لماذا، خير إنشاء الله!!

**- لأنه نظام عادل، ويعطي شعبه الحقوق؟**  
- عادل؟! أبداً ليس بعادل. رأينا عدله في لبنان، أين عدله في لبنان؟ ليس فقط منذ العام ١٩٧٥، بل من قبل، من أدخل السلاح إلى لبنان؟ وبأية طريقة لبنان أخرج من اتفاقية الهدنة؟

**- يقول الإعلامي والمحلل السياسي المحامي جوزيف أبو**

**الوضع العربي بكفة والوضع السوري بكفة أخرى؟**  
- لماذا، خير إنشاء الله!!

**- لأنه نظام عادل، ويعطي شعبه الحقوق؟**  
- عادل؟! أبداً ليس بعادل. رأينا عدله في لبنان، أين عدله في لبنان؟ ليس فقط منذ العام ١٩٧٥، بل من قبل، من أدخل السلاح إلى لبنان؟ وبأية طريقة لبنان أخرج من اتفاقية الهدنة؟

**- يقول الإعلامي والمحلل السياسي المحامي جوزيف أبو**



فاضل من برنامج «الحدث» على قناة «المنار»، إن غبطة البطريرك الراعي يتمتع بدعم فاتيكانى مطلق، وإن الحكومة اللبنانية ستمول المحكمة الدولية لتجنّب لبنان إرتدادات عدم التعاون والعقوبات، هل لديكم إشارات عن تلك الإرتدادات؟

– هذه مسألة تخص الكنيسة وحدها، ولا يجب أن يتكلم بها أحد.

- (مقاطعاً) علة مسيحي «١٤ آذار» أن البطريرك صفيح كان يؤيد مواقفهم، أما اليوم عندما رأوا أن البطريرك الراعي خائف على مسيحيي لبنان وسوريا ابتدأوا بالسلبيات، ونحن - المسيحيين- (شلموطين ونص في الشرق!!!).  
- أبدا... أبدا...

- رأينا الإرتدادات التي صدرت والأصوات السلبية، وإن هنالك سياسي مسيحي تجرأ، وهو من «١٤ آذار» وقال: «يجب على غبطة البطريرك الراعي أكل الزعتن!!!»

- من قال ذلك؟

- النائب دوري شمعون! يجب عدم التعرض للمقامات الروحية؟!  
- أنا أتكلم في السياسة، إسألني وأرد عن نفسي، أنا أقول لك ليس صحيحاً أن القضية لديها رأيان.

- هل هذا رأي الكنيسة؟

- لا، الكنيسة المارونية عندها مسلمات أساسية.

- غبطته لم يخرج عن تلك المسلمات؟!  
- أولاً ما هي المسلمات؟ الحفاظ على الكيان اللبناني، وعند الحفاظ عليه هنالك قضية الحرية وهي الأساس. ولولا الحرية، لم يكن هذا الكيان موجوداً، ولا الموارنة ولم يكن هنالك أيضاً وجود للموارنة وللا مسيحيين.

- (مقاطعاً) هل خرج غبطته عنها؟  
- قاطعني قائلاً دعني أكمل... هذا يعني أن هنالك عيش مشترك، كما يجب أن يكون هنالك توافق وتوازن وسيادة واستقلال، وأيضاً ديمقراطية لأنها الأساس. أنت تتكلم عن نظام قمعي في سوريا، وهذا النظام «عمل ما لا يُعمل» في لبنان، لهذا خرج من لبنان بعدما رأت كل الدول (أميركا، أوروبا وبعض الدول العربية) التي سلمته لبنان في العامين ٩١ و ٩٢، أي إبان التوافق السعودي- السوري على عهد دولة الرئيس رفيق الحريري. وكان النظام السوري قد تدخل في لبنان من قبل أي منذ العام ١٩٧٥، عندما بدأت الأسلحة الفلسطينية بالدخول إلى لبنان. لذا فأنت ككنيسة مارونية من غير الممكن أن تكون إلى جانبه حتى لو صرحت بأنك خائف على المسيحيين من مجيء الإخوان المسلمين والسلفيين، لكي يجبروا مسيحيي لبنان وسوريا على اعتناق الدين الإسلامي، وعندها يذهب المسيحيون «فرق عملة». أنا أقول وأؤكد أن البطريرك صفيح لم يكن أبداً مع «١٤ آذار»، بل كان العالم مع مواقف ومبادئ ومسلمات الكنيسة المارونية، وكان هنالك أطراف أخرى ضد هذه المسلمات وهم مؤيدو سوريا في لبنان. هؤلاء كانوا سائرين معها ومع الوصاية والتدخل الكامل في الأوضاع اللبنانية.

البتريرك صفيح، عمل بمبادئ الكنيسة ومسلّماتها، كان ضد سوريا ولا يزال، ليس لأنه ضد سوريا، بل لأن سوريا كانت تتصرف بسوء داخل لبنان، وكان لبنان يطالب بالحرية والإستقلال والسيادة. هل غيرت سوريا طابعها؟ هل يعتبر حزب الله من حيث المشروع السياسي، حزب لبناني؟ كلا، هو حزب إسلامي له رؤية إسلامية كونيّة، يرى أن هدفه الإستراتيجي في هذه المرحلة الإستراتيجية هو تدمير دولة إسرائيل. أنا أحترمه، لكن لا أقدر أن أتوافق معه. أحترمه لأن لديه رأي وقناعة (برافو عليه)، لكن تلك القناعة تتناقض مع لبنان ومسلمات بكركي التاريخية.

- لسنا خائفين، حزب الله لا يخوف، حزب الله لبناني وطني مئة في المئة؟

- لبناني وطني، أنا لا أريد الدخول في عملية استعمال السلاح في الداخل، رأينا كيف استعمله ليس فقط في سنة ٢٠٠٨ وقبلها وبعدها، واليوم عملية خطف التمثيل السياسي في الـ ٢٠٠٩ من خلال التهريب الذي مارسوه لا سيما على الأستاذ وليد جنبلاط.

- «سؤال هامشي»، عندما قاطع اللبنانيون المؤيدون للعماد ميشال عون أو للصف المسيحي (قوات)، وكانوا بنسبة ١٩% لم تقيموا الدنيا، بل حكم الرابع، أما اليوم، فقد انقلبت الآية، فتيار المستقبل مع مسيحيه يريدون الحكم (عالميلين) واعترضوا على خروجهم من السرايا، أليس هنالك من تناقض؟

- هذا كلام سياسي، القصة ليست قصة خروج من السرايا، لكن ربما كانت «الغلطة الكبيرة» أنه بعد سنة ٢٠٠٨ هي قبول السيد سعد الحريري بمجيئه في إطار «رئيس حكومة وحدة وطنية»، فانا أسميها حكومة مسانحة مستحيلة. فالقصة قصة موازين قوى، لقد استعمل معادلة (س.س) ومشروعه لتغطية كل هذه المرحلة، وأنا أجزم بأن «١٤ آذار» و«تيار المستقبل» دفعوا الثمن الباهظ لهذه السياسة.

- (مقاطعاً ومبتسماً) هل تحن إلى «١٤ آذار»؟  
- لا أحن، لدي قناعة لم أتزحزح عنها، بالنسبة لي إن «١٤ آذار» هي تاريخ.

- حتى هذه التسمية سرقتهوا!  
- لا أريد التكلم بهذا الموضوع، المهم، ليس من الحكمة عودة «١٤ آذار» إلى الحكومة إطلاقاً. يجب أن يكون رئيس الحكومة وسطياً وحكومته وسطية في هذه المرحلة.

- من هو الرئيس الوسطي؟  
- الرئيس ميقاتي أو غيره، لكن المفروض أن يكون وسطياً، وأن يكون الوزراء أيضاً وسطيون. هذا ما كان من المفترض أن يفعله الرئيس ميقاتي.

- هل تعتبر أن الرئيس ميقاتي وسطي أو مع «١٤ آذار»؟  
- الرئيس ميقاتي تحالف مع «١٤ آذار» إنتخابياً، لكنه وسطي كما أن رئيس الجمهورية وسطي.

- لكن الرئيس ميقاتي أخذ الضوء الأخضر من المملكة العربية السعودية كرئيس حكومة، وكذلك الوزير محمد الصفدي!

- لا أريد الدخول بهذا الموضوع، ليس لي علاقة مع المملكة ولا سواها، أنا أنظر إلى لبنان، وأقول أن المصلحة اللبنانية تقتضي أن تكون حكومتها، حكومة وسطين، وأن كل الأمور الخلافية تذهب إلى طاولة الحوار التي يرأسها فخامة الرئيس، وأنا مع هذا الرأي، وهنالك شخصيات من داخل «١٤ آذار» مؤيدين لهذا الرأي، ولا يرون أنه من الحكمة أن تأتي «١٤ آذار» وتتسلم الحكم إذا استتالت حكومة الرئيس ميقاتي.

- برأيكم «١٤ آذار» ستبقى حيّة سياسياً، أو تودّع السياسة؟

- لا أحد يودع في لبنان، إذا نظرنا إلى الأمام، هنالك مسارين سيحددان كيف سيتجه الوضع اللبناني في المرحلة اللاحقة، سقوط النظام السوري والمحكمة الدولية.

- (مقاطعاً) سقوط النظام السوري «حلم»، لكن أليست المحكمة الدولية مسيسة؟

- المحكمة الدولية ليست مسيسة، أما إذا كنت تلمح إلى قضية شهود الزور، فهؤلاء ليسوا بشيء، هذا سيظهر عندما تبدأ المحاكمات، فكل تلك المسائل وشهود الزور (والفتنكات) الإستخباراتية، التي فبركت والكلام والبراهين التي لا تعتبر براهين، هذا سيسقط كله أمام الوقائع.

- ليس هنالك من أحد خائف!

- بلى.

- من؟  
- حزب الله يتصرف وكأنه خائف.

- حزب الله لا ينام الليل!!!

- لا، أنا أقول لك الواقع، لو لم يكن بالفعل هناك شيء ما، فكاسيزي قال لهم سيكون هنالك محاكمة لتفزيونية حيث هم موجودين، وإذا لم يريدوا الظهور على التلفزيون يستطيعون تعيين محام دون حضورهم، فقط المحامي يتكلم، ولم يقلوا. انظر، هذه المسائل كلها تدل على أن هنالك بالفعل شيء غريب. وسافترض أنه يوجد شهود زور، فكل هذا سيظهر، (ما في شي رح يختفي).

- (مبتسماً) بهكذا محكمة؟

- القضاء اللبناني (بدك تخبرني)، وفي ظل هذه القوى السياسية المتحكمة بالوضع اللبناني والذي هو حزب الله وحلفاء سوريا، أفضل!!!

- (مقاطعاً) هذا غير صحيح؟

- صحيح مئة في المئة، حزب الله وحلفاء سوريا لديهم ١٩ وزيراً، (شو هالحكي)، الكل يقول أين القضاء، أي محكمة أخرى، من هي تلك المحاكم التي ستنظر بهذه المسائل، لا يوجد.

- أفادت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية في ١٨ نيسان الفائت، استناداً إلى مواد لم تتسرب سابقاً، تلقتها من «ويكيليكس»، بأن وزارة الخارجية الأميركية قامت بتمويل المعارضة في سوريا بشكل سري، وقدمت منذ العام ٢٠٠٦ ما لا يقل عن ٦ ملايين دولار أميركي إلى المعارضة السورية وإلى قناة «بردى» المعارضة للرئيس بشار الأسد، ومقرها لندن، هل هذه حقوق الإنسان والديمقراطية التي تستعين بها المعارضة الجديدة في لبنان ثلاثاً؟

بالركب الأميركي؟  
- يجب عدم القول أن هنالك مجوران، محور إيراني ومحور أميركي، أنا أقول وأؤكد أن هنالك محور إيراني سوري ولبناني، وهذا جلي وواضح، واللبنانيون الذين ليس لهم علاقة بالأمر وهنالك أطراف أخرى تتصدى لهذا المحور الذي يجمع كافة الأطراف من دول عربية إلى مجتمع دولي من ضمنه أميركا، فبالتأكيد ليس معنى هذا الأمر أن هنالك طرف مع أميركا وطرف آخر مع إيران، هذا كلام تبسيطي غير صحيح، فالطرف الذي يقف بجانب إيران هو في تحالف استراتيجي وله مقوماته على الأرض (مالياً، عسكرياً وأمنياً) أي أن هنالك منظومة «طويلة عريضة»، وهم جسم غريب في لبنان. منذ البداية كان الوجود السوري غريب، قبله الوجود الفلسطيني، اليوم أصبحت إيران في لبنان.

- الأميركيون ليسوا غريباء!

- أين الأميركيين؟ من هم الأميركيين؟ قل أين هم؟ من معه السلاح؟ أين هم؟ اليوم هناك شعب أعزل، ليس لديه سلاح ولا أي شيء آخر. إذا كنت تقصد بندقية، فالكل لديه بندق صيدلا ومسدسات (هذا ليس في الحساب)، ليس هنالك من إرادة لحمل السلاح ولا لحرب داخلية أبداً. هنالك طرف واحد عنده السلاح والدولة مغلوب على أمرها، هذا هو الموجود في لبنان لا نفع لمعادلة أن هنالك تدخل من هنا وتدخل من هناك، هذا غير صحيح. أقول لك أن الأميركيين إلى الآن بالإضافة إلى الأوروبيين راعوا كثيراً وضع النظام السوري، لكن وصلوا إلى وقت لم يقدرُوا أن يتبعوا هذه السياسة، لأنه في البلدان الديمقراطية على عكس البلاد الدكتاتورية، تصل إلى وقت يفرض الرأي العام الداخلي نفسه بشكل أو بآخر. أي لو أن النظام السوري أوقف عملية القمع في الداخل لكان من الممكن أن يتحاوروا معه.

- هل ترى أن أميركا لا تنام الليل لأن هنالك «شعب سوري مهوون»، لماذا الإهتمام الأميركي والأوروبي في سوريا لإزاحة الرئيس بشار الأسد؟ هل هم ديمقراطيون؟ وليس لديهم أي خلل داخلي؟ هل أن أميركا أن توزع الثروات الطبيعية في لبنان والشرق الأوسط وفي البحر أيضاً، على أصحابها بالعدل والقسط؟ أليس هنالك من مجال للسرقة؟ كما سرقت بترول العراق مثلاً؟

- (مبتسماً) بهكذا محكمة؟

- القضاء اللبناني (بدك تخبرني)، وفي ظل هذه القوى السياسية المتحكمة بالوضع اللبناني والذي هو حزب الله وحلفاء سوريا، أفضل!!!

- (مقاطعاً) هذا غير صحيح؟

- صحيح مئة في المئة، حزب الله وحلفاء سوريا لديهم ١٩ وزيراً، (شو هالحكي)، الكل يقول أين القضاء، أي محكمة أخرى، من هي تلك المحاكم التي ستنظر بهذه المسائل، لا يوجد.

- ألم ينهبوا البترول العراقي؟  
- أين نهبوه؟

- عضواً هل أنتم تعيشون في هذا البلد؟

- لا أعيش بهذا أجواء أبداً.

- عندما دخلوا العراق، أخذوا البترول بواسطة الشركات الأميركية دون مراقبة.

- هل تريد أن تقول لي أن أميركا لديها مصالحها، وهي دولة كبرى، من المؤكد كل الدول لديها مصالحها، هذا شيء واضح، وبما أنها أقوى دولة في العالم، إن كان على المستوى الاقتصادي، العسكري أم الإستراتيجي، فبالتأكيد اليمين الإسرائيلي المتحكم بالسلطة

ستنظر إلى كل المواضيع والأوضاع في الشرق الأوسط، وغير الشرق الأوسط، من خلال مصالحها، هل ستنظر بعين مصالح الشعوب، بالتأكيد لا. هذا واضح، ولكننا لا نستطيع أن نقول أن هنالك مسألتان متشابهتان، إيران من جهة، وأميركا من جهة أخرى، لا، أقول لرعاية مصالحها وهي تعلم أن زوال النظام السوري ليس بسيطاً، وليس كزوال النظام الليبي أو التونسي، لا، هنا في سوريا يوجد تداعيات لأن الصراع كبير، لأنه بشكل أو بآخر هو صراع مع إيران، وإيران «قصة كبيرة»، من هنا كان هناك توجساً أميركياً غريباً عما يجب فعله داخل سوريا، ولا تصدق أنهم يهرولون لإسقاط النظام السوري وهم مرتاحو البال، لا أبداً. هنالك صراع كبير في غاية الخطورة، وقد يصل هذا إلى إشعال حرب إقليمية طويلة. لذلك ليس للأميركيين مصلحة على الإطلاق كذلك الأوروبيين بوضع سوري غير مستقر، لكن هناك ثورة سورية حقيقية سائرة ومكتملة وستكمل الطريق.

- (مبتسماً) أتمنى أن تكونوا مخطين؟

- أنا من الصعب أن أخطيء برأيي.

- يقول الإعلامي جوزيف أبو فاضل أيضاً في سياق حديثه: «إن النظام المصري المخلوع، والنظام الأردني وقطر لديها علاقات مع إسرائيل، وإن المسجد الأقصى يتعرض لحملة تجويف غير مسبوق، دون أن يحرك أحد ساكنا، وأيضاً هدم مسجد في إحدى القرى شمال الضفة الغربية، ما هذا السكوت العربي المرعب؟

- ساعيدك إلى العام ٢٠٠٥، ولنضع الأمور بمكانها الصحيح، عندما قضت إدارة جورج دبليو بوش على النظام العراقي، كان هناك اتجاه للقضاء على النظام السوري. من تدخل بقوة لمنع هذه المسألة؟ أي عدم «تطهير» النظام، بل أراد تغيير سلوك النظام فحسب.

إسرائيل، هي التي ضغطت على أميركا وهذا معلوم، ولا نكشف سرّاً لأنه موجود في الأدبيات الإسرائيلية والصحافة الإسرائيلية، وترأها على الإنترنت، فهناك رأي غالب في إسرائيل، لكن ليس إلى الآن، يفيد أن من الأفضل أن يكون لسوريا هكذا نظام، من أن نذهب إلى المجهول. هذا العدو الذي نعرفه، أبقى جبهة الجولان هادئة طيلة أربعين سنة أو ما قارب ذلك، وبالتالي هناك تقاطع مصالح بين سوريا وإسرائيل. اليوم من الممكن أن يكون داخل إسرائيل آراء أخرى تتصارع، أي أن النظام السوري من جهة يهدى الجولان، ومن جهة أخرى حليف إيران، حزب الله، يدعم حماس، أي يدعم السلبيات المتأتية عنه، وهي كثيرة، وبالتالي حصل خطأ كبير في النظام السوري عندما سمح باختراق المظاهرات حدود الجولان ودخلت إلى إسرائيل.

برأيي فإن أسوأ ما يفعله الأميركيون هو أن مصالحهم الإنتخابية الضيقة داخل أميركا تفتح المجال للنفوذ الصهيوني القوي لماذا؟ وعلى أي أساس؟ على عدم حل القضية الفلسطينية على الأسس التي اقترحوها. لكن الحل الوحيد هو العودة إلى حدود ١٩٦٧، إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وكل هذا إلى جانب دولة إسرائيل، هذا هو الحل الحقيقي والممكن ضمن إطار موازين القوى، وهذا الحل بالتأكيد لا يناسب اليمين الإسرائيلي المتحكم بالسلطة

ولا يناسب أيضاً من يريد الذهاب إلى أبعد، أي إلى تدمير دولة إسرائيل. هنا أقولها بشكل واضح (الرئيس الإيراني) أحمدني نجاد وحزب الله وحماس، كلهم يقولون نحن لا نريد الوصول إلى حل سلمي، نحن نقبل بهدنة مع إسرائيل، فهؤلاء يشجعون بعضهم البعض، وهم متناغمون ومتضامنون في ما بينهم. هؤلاء مع القضية الفلسطينية، لكن هم ليسوا مع الشعب الفلسطيني من المعلوم أن الفلسطينيين يريدون أن يعيشوا كيشر لديهم حياة كريمة، يريدون حلاً، دولة، هوية، جواز سفر، وجود في الحياة العملية، لا يريدون أن يبقوا مشتتين بهذا الشكل حتى لو كان الفرد خارج بلاده، للأسف إن أميركا تعيق الوصول إلى هذا الحل. كما أن هكذا حل لن يكون في مصلحة إيران أو التحالف الإستراتيجي الإيراني- السوري، حزب الله وحماس ومن المؤكد أن هذا ليس في صالحهم، لأنه ينزع من أيديهم تلك الورقة الأساسية، المتمسكين بها. أي أن الحل من زاويتهم هي المقاومة بالقوة المسلحة، وبالتالي تعطيلهم الحق في تكملة الطريق على هذا المنوال، وبالتالي بأمورها وما يجري بها فإن أكثر دولة تستفيد من عملية حل القضية الفلسطينية بالشكل الذي ذكرته ليس فقط فلسطين، بل لبنان وكافة البلدان العربية. للأسف نرى اليوم أن الوضع العربي غير مستقر، لأن الأوضاع الداخلية كلها تقريباً في عملية اهتزاز. وبالتالي هناك دول أكثر اهتزازاً من دول أخرى. لكن الكل في حالة اهتزاز. سنسألني أين العرب؟ اليوم كل دولة مهتمة بأمورها يجري بها وإلى ما ستؤول إليه الأوضاع.

- كيف، إيجابياً أو سلبياً؟

- لا، عندهم شعب تأثر على الأوضاع وهذه الثورات حقيقية، وليست مركبة.

- ما هي نظرتكم إلى قانون الإنتخاب الجديد الذي يحكى عنه؟

- لدي قانون قدمته للجنة فؤاد بطرس، واليوم نتحرك ليكون هنالك مقاربة ثالثة، ليست مقاربة أحجام دوائر وترسيمها، ولا هي قضية تفاضل بين النظام الأثري والنسبي، وكافة المتفرعات، أنا لدي مقاربة أساسية ترتكز على كيفية احتساب نتائج الإنتخابات، لكن هذه المقاربة تسمح بأن تكون مناسبة لكافة الشرائح، تصح على الأكثرية، وتصح على النسبية، وبالتالي خرجت باقتراحي من تلك المقاربتين الكلاسيكيتين لتحقيق شيء أساسي، تنفيذ المعادلة الرئيسية لاتفاق الطائف وما هي؟ المناصفة الفعلية في السلطة بين المسيحيين والمسلمين، وكيفية تحقيقها بقانون إنتخابي يسمح للمسيحيين المقيمين، رغم ضعفهم النسبي من الناحية الديمغرافية، أن يؤثروا في انتخاب الـ ١٢٨ نائباً مناصفة تماماً مثل المسلمين. المهم أن هذا القانون يحقق المناصفة الفعلية وبالتالي تكون المناصفة فعلية في كافة المؤسسات الدستورية للدولة.

- كلمة أخيرة عبر جريدة «الحوار».

- باستطاعة لبنان أن يعيش بأمن وأمان، سيداً حراً مستقلاً، وتأمين مستقبل لامع وآمن لأجياله المستقبلية.

❖ حاوره رئيس «لجنة الأشرقية وشرق بيروت» في «حزب الحوار الوطني» الأستاذ عاصي حيار.



## الحدث بعين عربية

## حريق المسجد في الجليل بالون اختبار لقياس رد الفعل العربي والإسلامي

## تمة المنشور في الصفحة ١

نشرته مؤخراً «يديعوت أحرونوت» أكد أن حوالي ثلثي اليهود الإسرائيليين يعتقدون أنه لا توجد هناك فرصة للوصول إلى سلام بين إسرائيل والفلسطينيين. ولفتت إلى أن هذا الشعور بالخطر واليأس من التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين، لم يمنع الحكومة الإسرائيلية من إصدار قرار ببناء ١٠١٠٠ وحدة استيطانية جديدة في القدس الشرقية. وأشارت «الوطن» إلى أن مشكلة الإدارة الأميركية أنها تناقض نفسها، وتتعامل مع الصراع في الشرق الأوسط بمعايير مختلفة، فالبيت الأبيض لا يجد ضيراً في انتقاد قرار الحكومة الإسرائيلية ببناء وحدات استيطانية جديدة، لكن الرئيس أوباما يلقي خطاباً في الأمم المتحدة يؤكد فيه إسرائيل بلا حدود ولا يذكر مطلقاً المستوطنات الإسرائيلية، ويركز عوضاً عن ذلك على «امن إسرائيل». وإذ لفتت إلى أن الرئيس أوباما يبدو كسابقه من الرؤساء الأميركيين، لا يفكر إلا في الانتخابات التالية، شددت على أنه طالما بقيت السياسة الأميركية محكومة بمعادلات انتخابية، وبقي العرب غير مؤثرين بما يكفي في تلك المعادلة، لا يمكن أن تلعب الإدارة الأميركية أي دور إيجابي حقيقي في تسوية الصراع في الشرق الأوسط. واعتبرت «البيان» الإماراتية أن إعلان إسرائيل تبنيها بيان اللجنة الرباعية منقوصاً، ومنتقياً منه العودة للمفاوضات من دون شروط مسبقة، هو محاولة جديدة لكسب الوقت والمراوغة

وخداع العالم. وأكدت «البيان» أن الأمر محاولة للتغطية على حقيقة أن حكومة نتنياهو تتعرض لعزلة دولية منذ فترة وأن هذه العزلة تزداد، في وقت تشير كثير من الدلائل، إلى أن الدولة العبرية لا تسعى للسلام، إذ ثبت جلياً أن هناك علاقة مباشرة بين الحكومة الإسرائيلية والإرهاب الذي تمارسه عصابات المستوطنين الذين باتوا يشنون حملة عنصرية مسعورة ممنهجة على الفلسطينيين الصامدين ضمن حدود العام ١٩٤٨ في محاولات للإستيلاء على البيوت والأراضي على حساب سكانها العرب وحرقت مساجد أخرى حرق مسجد النور في قرية طوبا زنجرية، وكتابة عبارات عنصرية عليه شبيهة بتلك التي يكتبها المستوطنون الذين أحرقوا عدة مساجد في الضفة الغربية في الآونة الأخيرة. وأشارت أخيراً أنه برغم التقارير التي تبرهن عن وجود ضغوط من قبل بعض الدول العربية على الجانب الفلسطيني، للتراجع عن التقدم لمجلس الأمن بطلب عضوية كاملة، إلا أن ذلك يمكن أن يثبت أن الفلسطينيين يتحركون بثقة كبيرة وأن إسرائيل هي من تزداد عزلةً بسبب مواقفها التي تخجل حتى حلفاءها، مشيرة بذلك إلى تصريحات وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا التي قال فيها إن «إسرائيل تزداد عزلة في الشرق الأوسط» وأن قوتها العسكرية لا يمكن أن تعوض ضعف موقفها الدبلوماسي وهو أكبر تأكيد على تنامي عزلة إسرائيل.

وبينت «الخليج» الإماراتية أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو رحب ببيان اللجنة الرباعية الدولية بشأن المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، أما وزير خارجيته أفينغور ليرمان فأبدى تحفظه على البيان، معتبراً أن الإستيلاء في القدس خارج أي مفاوضات. واعتبرت أن الموقعين يصبان في مجرى واحد، وهو جرّ الفلسطينيين مجدداً إلى مفاوضات بلا شروط وبلا مرجعية وبلا برنامج زمني، إذ إن إسرائيل لم تكن في يوم من الأيام جادة في مفاوضاتها، فهي تريد غطاءً للمضي في عملية الإستيلاء والتهويد. كل ما تريده هو حمل الجانب الفلسطيني على تقديم التنازلات، والدليل الجديد الفاع هو قرارها الأخير بإقامة ١٧٠٠ وحدة سكنية في القدس. وخلصت إلى أنه لا بديل أمام السلطة الفلسطينية إلا أن تبحث عن بدائل أخرى غير المفاوضات في دائرة مفرغة، وذلك بالعودة إلى الشعب الفلسطيني من خلال إعادة اللحمة الوطنية، وإطلاق وتعبئة إمكانياته وقدراته في صراع متعدد الأشكال والوسائل، وقد أثبت على مدى هذا الصراع أنه قادر ومستعد للتضحية دفاعاً عن حقوقه وقضيته. واعتبر منير شفيق في «السبيل» الأردنية تحت عنوان «خطاب صهيوني جديد لأوباما» أنه لم تكن ثمة حاجة إلى خطاب أوباما في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، للتأكد أننا أمام

رئيس صهيوني في فكره وأيديولوجيته ونظراته إلى قضية فلسطين، وقد فاق في ذلك كل من سبقه من رؤساء أميركيين، ولهذا لم يكن عجباً أن تصفه أشد الصحف تطرفاً في الكيان الصهيوني بأنه «خطاب صهيوني». واعتبر شفيق أنه لم يكن من حق الذين رحبوا بتسلم أوباما رئاسة جمهورية الولايات المتحدة الأميركية، أن يعقدوا عليه «أي أمل» بسبب أصله العرقي أو العائلي، وذلك لأن الديمقراطية الأميركية ذات مؤسسات لها أنياب ومخالب، وليست ديمقراطية سائبة يمكن أن يتسلل إلى رئاستها رئيس غير مضمون من حيث ولائه المطلق للنظام الأميركي، وفي المرحلة الأخيرة ليس مضموناً في ولائه للصهيونية الأميركية. وشدد على أن أوباما تعدى بصهيونته السياسة إلى صهيونية أيديولوجية ومبدئية، فقد أنكر أي حق تاريخي للفلسطينيين حين أعلن «أن فلسطين التاريخية هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي»، وتكر علناً للقانون الدولي الذي يعطي الشعب العربي الفلسطيني حق تقرير المصير في فلسطين كلها. وأشار أخيراً إلى أن خطاب أوباما ربط قيام دولة فلسطينية بالمفاوضات، وهذا يعني أنها منحة من الكيان الصهيوني، وبالشروط التي يضعها، ولهذا استحق أن يُعد خطاباً صهيونياً بامتياز. واستنكر عبد الباري عطوان في «القدس العربي» اللندنية تحت عنوان «إنهم يحرقون المساجد» اقتحام

مستوطنين إسرائيليين مسجداً في قرية طوبا زنجرية في منطقة الجليل الفلسطينية المحتلة وأدان عدم تحرك المجتمع الدولي، والعالم الغربي الحر الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأميركية بقيادة الرئيس باراك حسين أوباما. واعتبر عطوان أنها «بروفة» لحرق المسجد الأقصى، وبالون اختبار لقياس رد الفعل العربي والإسلامي، مرجحاً أن نفيق في الغد بعد حريق مسجد في الجليل على أنباء إشعال النار في المسجد الأقصى، سائلاً ماذا سيفعل العرب والمسلمون، وماذا سيفعل العالم الحر أو العالم المقيّد؟ لا شيء على الإطلاق، مجرد إدانات غاضبة، وتشكيل لجان تحقيق تظهر نتائجها في القرن المقبل. ورأى أن الإسرائيليين لا يريدون عرباً على الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وذلك من خلال مطالبتهم العرب بالإعتراف بدولتهم دولة يهودية، أي أن تكون حقوق المواطنة فيها لليهود فقط، أما غيرهم من مسلمين ومسيحيين فهؤلاء أغراب، أشار، يجب طردهم فوراً. وأبدى أخيراً أسفه من أن الرئيس الأميركي أوباما الذي ذاق مرارة المعاناة من العنصرية البغيضة، يؤيد هذه الدولة العنصرية، ويمارس ضغوطاً على السلطة الفلسطينية ورئسها للتسليم بها كشرط لأي مفاوضات تقود إلى دولة فلسطينية هزيلة. وخلص إلى أن هذا الإستنزاف العنصري لن يتوقف، ولعله سيكون الشرارة التي ستفجر إنتفاضة الكرامة الفلسطينية القادمة.

## الحدث بعين إسرائيلية

## ليس اقتناعاً بالمفاوضات بل عزلة إسرائيل!

## تمة المنشور في الصفحة ١

فقد كشفت «هآرتس» أن وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا حمل رسالة واضحة من البيت الأبيض تؤكد أن الإدارة الأميركية تعارض شن هجوم على إيران، وأن وقف التسليح النووي الإيراني يمكن أن يتم بوفاق دولي فقط. وأكدت «هآرتس» وجود خلاف شديد بين وزير الدفاع إيهود باراك وبنيامين نتنياهو، وبين إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما بشأن الطريقة المناسبة للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني. وذكرت بان وزير الدفاع الأميركي السابق روبرت غيتس كان قد صرح مراراً بأنه يعارض هجوماً إسرائيلياً ضد المنشآت النووية الإيرانية، مشدداً على أن لهجوم كهذا عواقب خطيرة، بما في ذلك إنتفاخ الشعب الإيراني حول قيادة الجمهورية الإسلامية في إيران.

يعرض إلى عدم الإعتراف بالمرض الذي يهدد وجود من وصفهم بالتوأمين السياميين، معتبراً أن ذلك يحفز مقولة أن ليس هناك من شريك، ويفضي إلى طريق مسدود. واعتبر أن النشل في الإعتراف سينجم عنه فشل في التعرف على المرض الذي يهدد الطرفين ويفضي سياسة عدم الحوار، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى طريق مسدود. وذكر إدار بالسؤال الذي طرحه نتنياهو في خطبته الطويلة في الأمم المتحدة، عن رفض الفلسطينيين الإعتراف بحق اليهود بدولة على أرض إسرائيل، ليلاحظ غياب كلمة إعتراف واحدة، حتى لا نقول تعاطف، مع حق الفلسطينيين الطبيعي بدولة في هذه المساحة من الأرض. في المقابل لفت إدار إلى ما وصفه بزعم بعض الساسة الفلسطينيين عن أن هيكسل سليمان لم يكن موجوداً على جبل الهيكل في القدس، ليشير إلى أن هذا الموقف هو صنوان استخفاف معسكر اليمين اليهودي بقضية الحرم الشريف للمسلمين. لكن إدار شدد على أن الإعتراف الرسمي المتبادل يجب أن يكون ثمرة تفاوض سياسي، فضلاً عن مسيرة مصالحة جدية وتربية حقيقية على السلام، وإلا سنصبح مثل الرجلين الذين القيا في بئر في

قصيدة الشاعر الفلسطيني محمود درويش. فبدل أن يتعاون الإثنان على إنقاذ نفسيهما أمسك الواحد برقبة الآخر، لا يتركها حتى حينما كانت أفعى سامة تستعد لابتلاعها. وسأل يوسي بيلين «إسرائيل اليوم» ما الذي قرره الرباعية في الحقيقة؟ ليشكك في أن تكون حكومة نتنياهو على دراية بتداعيات قبولها اقتراح اللجنة الرباعية لتجديد التفاوض بين الفلسطينيين وإسرائيل، لافتاً إلى أن قرار الرباعية يفيد أنها تتبنى توجه عباس إلى مجلس الأمن، وتدعم المبادرة العربية، وأشار إلى أن قرار الرباعية يصادق على خمس قرارات صادرة عن مجلس الأمن، وهم القرار ٢٤٢ (في ١٩٦٧) الذي أقر مبدأ «انسحاب قوات إسرائيل المسلحة من المناطق التي احتلت في الصراع الأخير»، و٢٣٨ (في ١٩٧٣) الذي دعا الطرفين إلى المشاركة في مؤتمر دولي، و١٣٩٧ (في ٢٠٠٢) الذي طلب من الطرفين تبني تقرير ميتشل وخطة تينيت الأمنية، و١٥١٥ (في ٢٠٠٢) الذي صادق على خريطة الطريق ورؤية الدولتين، و١٨٥٠ (في ٢٠٠٨) الذي دعم مسيرة أنابوليس وطلب من الطرفين الوفاء بالتزاماتهما في خريطة الطريق، واقترح عقد مؤتمر دولي في موسكو في العام ٢٠٠٩.

ولفت أيضاً إلى أن قرار الرباعية تطرق تحديداً إلى خريطة الطريق للعام ٢٠٠٢ دون أن يذكر التحفظات الداء لحكومة شارون. كما أشار إلى أن قرار الرباعية يتحدث أيضاً عن خطة لإنهاء الإحتلال على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام. ولفت بيلين إلى أن دعوة الرباعية الطرفين إلى عدم الإقدام على خطوات إستنزافية تعني من جهة دعوة الفلسطينيين إلى عدم ممارسة العنف، ومن جهة أخرى تتوقف إسرائيل عن البناء في مستوطنات الضفة الغربية وأراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧. وتابع بيلين أن ما يؤكد ذلك هو رد عناصر الرباعية، أي الولايات المتحدة وروسيا والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على قرار الحكومة الإسرائيلية الأخير، البناء في حي جيلوفي القدس المحتلة. وأبدى بيلين إعتقاده بأن حكومة نتنياهو ليست في وارد تنفيذ توصيات الرباعية وأنها سوف تمسك بقرار الرباعية العودة إلى المفاوضات بدون شروط مسبقة، كما سوف تزعم بأن مواصلة البناء في المستوطنات ليس خطوة إستنزافية. وخلص إلى أنه إذا وافقت حكومة نتنياهو على قرار الرباعية عن إدراك كامل، فإن تحولاً حقيقياً سوف يكون قد حصل! وحول ملف العلاقات المتوترة بين تركيا

وإسرائيل، اعتبر أليكس فيشمان في «يديعوت أحرونوت» أن اردوغان، الذي يعيش حالة الإعتداد بالنفس ويعمل بدوافع غريزية، يقود نحو تصعيد عسكري. وإذ استعرض جملة ممن أسماها خطوات عسكرية إستنزافية، مثل توجه سفن تركية للتقريب بالقرب من قبرص ترافقتها سفن حربية، فيما اقتربت أيضاً سفينة حربية تركية بحجم متوسط في الحوض الشرقي للبحر المتوسط من الشمال إلى الجنوب، في مسار «ممر» واقتربت من شواطئ فلسطين المحتلة، لافتاً إلى أن هذه الألعاب من شأنها أن تنتهي على نحو سيئ. وكشف عن أن مسؤولين كبار في الناتو حاولوا الحديث إلى نظرائهم في جهاز الأمن التركي، وناشدوهم بوقف اللعب بالنار. ولكن الضباط الأتراك ردوا بأن قادة الجيش التركي خائفون من اردوغان. وأشار إلى أن تصرفات الأخير مقبولة لدى الرأي العام التركي الذي يعتبر أن إسرائيل دولة غير سوية. وإذ لفت إلى أنه في مثل هذا الوضع، لا ينبغي أن يتفاجأ أحد إذا ما ضغط طيار تركي أو طيار إسرائيلي على الزر فاطلقا صاروخاً، خلص إلى أن المسافة بين الإستنزاف والإنتفاخ الإقليمي قد يستغرق ثوان معدودة. ليختم بالسؤال عن سيوقف اردوغان؟

## الحدث بعيون غربية

## لا يحق لأوباما إعدام أميركي من دون محاكمة!

## تتمة المنشور في الصفحة ١

أن العولقي ولد في نيومكسيكو، وكان يعظ في مسجد فرجينيا قبل أن يغادر الولايات المتحدة إلى بريطانيا ومن ثم إلى اليمن، موطن أجداده. وهناك بدأ علنا الدعوة إلى الجهاد ضد أميركا وقام بسلسلة من الهجمات الإرهابية وحرص على ضرب المصالح الأميركية وربما كان له يد في عملية قتل جماعي واحدة على أقل تقدير ارتكبت على أرض الولايات المتحدة. ولهذا يحتفل الأميركيون اليوم بمقتله. وإذ لفتت «واشنطن تايمز» إلى أن الطريقة التي قتل بها تطرح الكثير من التساؤلات الهامة، قالت أن الولايات المتحدة تعتبر أن استخدام طائرة من دون طيار في مواجهة الأهداف الإرهابية ليس عملاً غير قانونياً، إذ أن البيت الأبيض يقر بمبدأ الدفاع عن النفس ولكنها قالت أن هذه الحجج ليست مقنعة لأنه لا يمكن اللجوء إلى هكذا أسلوب في القتل، إلا في حالات الخطر الداهم أو في حال التهديد المباشر. واختتمت «واشنطن تايمز» قائلة أن قتل العولقي يشكل انتهاكاً للقانون الأميركي، وتساءل لماذا يرى الرئيس الأميركي باراك أوباما أن أساليب الاستجواب المستخدمة ضد المعتقلين الإرهابيين في عهد جورج بوش هي أساليب تعذيب غير قانونية،

في حين ما يفعله هو من أساليب قتل، جميعها قانونية وتستحق الثناء. ولكن «واشنطن بوست» كشفت تحت عنوان «قتل العولقي تم بموافقة وزارة العدل الأميركية» أن قتل أنور العولقي تم بموافقة من وزارة الدفاع الأميركية، وأن ذلك ورد في وثيقة سرية. وإذ لفتت إلى أن البيت الأبيض رفض كشف تفاصيل العملية التي جرت بسرية تامة كما يحدث عادة في ما أسمتها عمليات مكافحة الإرهاب، نقلت تأكيد مسؤول أميركي رفيع المستوى أن «سي أي إي» ما كانت لتقتل مواطناً أميركياً من دون موافقة خطية من وزارة العدل. وفي السياق نقلت تأكيد مسؤولين أميركيين أن لا خلاف داخل الإدارة بشأن شرعية القضاء على العولقي أول أميركي يدرج على لائحة «سي أي إي» لقتله أو اعتقاله. ونقلت عن مسؤول كبير أن استهداف قياديين عموماً في القوى المعادية أياً تكن جنسياتهم ويتأمر من قتل أميركيين، هو عمل قانوني. من جانبه كتب شاشانك جوشي في «الإنديبنندن» البريطانية تحت عنوان «قتل العولقي قد يجعل صالح أقوى، واليمن أكثر خطورة من ذي قبل»، في قراءة لعملية الإغتيال ومعانيها وانعكاساتها على الوضع السياسي والأمني في المنطقة والعالم. وإذ

رجح أن تكون عملية اغتيال العولقي تمت بمساعدة السلطات الأمنية للاستخبارات الأميركية ونتيجة تعاون يماني أميركي، رأى أن هذا التعاون هو مجرد محاولة من قبل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح للإستمرار السياسي. واعتبر جوشي أن الخطر اليوم هو في أن يقنع صالح داعميه في الخارج بأنه رجلهم في صنعاء حتى لو كان تمسكه بالسلطة سيؤدي إلى تقنين اليماني. ورأى شارلز كروثامر في «واشنطن بوست» أنه في حين يبدو الوضع سيئاً دبلوماسياً بالنسبة للقوى الغربية العظمى، فإن محاولة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد تلقى تعاطفاً واسع النطاق، بينما ترفض إسرائيل بقيادة حزب الليكود قيام دولة فلسطينية وتستمر في بناء المستوطنات. وقال إن بنيامين نتنياهو اقترح حل الدولتين وهو أول رئيس وزراء يقبل بتجميد التوطين لعشرة أشهر وهو أمر لم تقبله أي حكومة أو أي حزب عمل سابقاً، ولكن رد عليه عباس بمقاطعة المحادثات لتسعة أشهر، وقال أنه سيستمر بالمقاطعة حتى تسحب إسرائيل من حدود الـ ١٩٦٧. لافتاً إلى أن عباس يصير بلا تردد على ما يسميه «حق العودة»

الأمر الذي سيؤدي، بحسب كروثامر، إلى دمار الكيان الصهيوني ديمغرافياً ويحوله من البلد اليهودي الوحيد في العالم إلى ٢٣ بلداً عربياً، وأعلن مراراً وتكراراً أنه لن يعترف بدولة يهودية. واعتبر أن هذا ليس بجديد، وإنما هو استكمال للرفض الفلسطيني منذ وقت طويل. فني قمة كمب ديفيد في العام ٢٠٠٠، اقترح إيهود أولمرت على عرفات إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، وما يثير الدهشة أنه عرض عليه أيضاً تقسيم القدس، ولكن عرفات رفض وأظهر عدم قبوله بأي اتفاق سلام بالإضافة إلى أنه في غضون شهرين شن، بزعم كروثامر، ما وصفها بالحرب الوحشية (يقصد الإنتفاضة الثانية) قتلت مئات الإسرائيليين! أضاف في العام ٢٠٠٨، استجاب إيهود أولمرت لمطالب الفلسطينيين فعرض في المفاوضات الضفة الغربية كلها مع تبادل للأراضي بالإضافة إلى تقسيم القدس وجعل المنطقة المسلمة عاصمة لفلسطين، وحتى أنه عرض تسليم المواقع المقدسة الإسرائيلية بما فيها الحائط الغربي، الموقع الأكثر قدسية للإسرائيليين، إلى هيئة دولية تترأسها الأردن والسعودية العربية. مع ذلك رفض عباس لكنه لو فعل العكس لكان انتهى الصراع وأصبحت

فلسطين عضواً في الأمم المتحدة. واعتبر كروثامر أن الفلسطينيين لا يريدون اتفاقاً نهائياً ولا يريدون حل سلام نهائي. وتساءل لماذا ذهب الرئيس الفلسطيني مؤخراً إلى الأمم المتحدة؟ فبعد أن حاولت الولايات المتحدة لنصف قرن أن تسوي الوضع في الشرق الأوسط على أساس الأرض مقابل السلام، ذهب عباس إلى الأمم المتحدة للحصول على الأرض ومن دون سلام، يريد السيادة من دون اعتراف متبادل بالدولة اليهودية، يريد دولة فلسطينية مع استمرار الحرب مع إسرائيل. وأعطى مثلاً عن التنازلات التي قدمتها إسرائيل على مدى سنوات، إذ أنها على حد زعمه تخلت عن بعض أراضيها في جنوب لبنان، في المقابل حصلت على صواريخ يوجهها حزب الله نحوها. وخلص شارلز كروثامر بالقول إن إسرائيل مستعدة للتنازل عن الأرض ولكن مع سلام نهائي، السلام الذي رفضه الرؤساء الفلسطينيون من الحاج أمين الحسيني إلى ياسر عرفات ومحمود عباس. وقال إن الصراعات على الحدود قابلة للحل والحل يكون الأرض مقابل السلام وإلا ستكون دعوة للمزيد من سفك الدماء من الطرفين.

## المشهد اللبناني

## الملفات المعيشية تتقدم لكن الموازنة لا تشي بالتفاؤل

## تتمة المنشور في الصفحة ١

إحداث «تغيير بنوي» في سياسة الأجور المعتمدة في لبنان، وهو ما وافقت عليه جميع الأطراف الممثلة في اللجنة. وفي المعلومات أن البحث يتركز على ثلاثة عناصر متكاملة، يجدر ترجمتها في مشروع موازنة عام ٢٠١٢، وهذه العناصر هي: رفع القدرة الشرائية للأجور بما يتناسب مع الاحتياجات الأساسية للأسر، وهذا يفترض زيادة الأجور من جهة وخفض الأعباء عنها من جهة أخرى. أما العنصر الثاني، فيقوم على تحفيز التشغيل عبر إعطاء حوافز للمؤسسات تتركز أساساً على الشباب والمتخرجين الجدد. وهذا يقتضي إلغاء الضرائب المفروضة على العمل وخفضها على الإنتاج. وبطول العنصر الثالث دور الدولة من خلال التقديمات الاجتماعية وتطويرها، ولا سيما تطبيق مشروع الضمان الصحي وإقامة نظام نقل فعال يساهم في إعادة وصل السوق الداخلية وخفض كلفة العقارات والسكن.

ماذا في مشروع الموازنة؟ أظهرت أرقام مشروع قانون الموازنة العامة للعام ٢٠١٢ التي رفعها وزير المالية محمد الصفدي إلى مجلس الوزراء، والتي طلب جلسة خاصة لمناقشتها

إقرارها خلال الأسبوعين المقبلين، بعض التعديلات والإختلافات عن موازنة العام ٢٠١١ من حيث النفقات والإيرادات. وحّد المشروع النفقات بحوالي ٢١٠٦٣ مليار ليرة بزيادة حوالي ١٢٢٦،٢ مليار ليرة عن موازنة العام ٢٠١١ أي بما نسبته ٦،٢٤ في المئة. أما إجمالي الموازنة مع الموازونات الملحقة (الإصلوات ومكتب الحبوب والشمندر السكري والبانصيب الوطني)، فتصل نفقاتها إلى ما مجموعه ٢٢٨١٤،٦ مليار ليرة، في حين قدرت الإيرادات بحوالي ١٤٨١٦ مليار ليرة بزيادة حوالي ٥٠٠ مليار ليرة عن العام ٢٠١١ أي بما نسبته ٣،١٧ في المئة. وهذا يعني أن عجز الموازنة العامة سيبلغ حوالي ٦٢٤٧ مليار ليرة وما نسبته ٢٩،٦٦ في المئة في مقابل عجز مقدر للعام ٢٠١١ بحوالي ٢٧،٢٧ في المئة. وجاءت الموازنة الجديدة على صعيد الضرائب والرسوم كما موازنة العام ٢٠١١ من دون الجدول رقم ٩ الذي يتضمن عادة الضرائب والرسوم الجديدة، على اعتبار أن الضرائب المستحدثة والمعدلة جاءت ضمن تعديل المواد الواردة في مشروع قانون الموازنة العامة. يبدو واضحاً من أرقام مشروع الموازنة أن هنالك

زيادة ضريبية على القيمة المضافة من ١٠٪ إلى ١٢٪، هذه الزيادة ستؤدي إلى رفع عائدات الخزينة من حوالي ٢٥٦٢ مليار ليرة إلى حوالي ٢٩٥٩ مليار ليرة أي بزيادة قدرها حوالي ٣٩٦ مليار ليرة، فيما أثبتت دراسة حديثة أن زيادة نقطتين على هذه الضريبة ستؤدي إلى خفض الإنفاق الاستهلاكي لدى الأسر الفقيرة بنسبة ١١٪، كذلك فإن نسبة اللبنانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر الأدنى (٢،٤ دولار في اليوم) سترتفع من ٨٪ حالياً إلى ١٠٪، أما نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى (٤ دولارات في اليوم)، فمن المتوقع أن ترتفع من ٢٨٪ حالياً إلى ٣٥٪. كما أن هنالك في المشروع رفعاُ للرسم على المحروقات بمبلغ الذي ليرة للصفحة (بقرار من مجلس الوزراء)، وهذا بدوره سيشكل ضغطاً إضافياً على ميزانيات الأسر المتوسطة والفقيرة. والأسوأ في المشروع قد يكون تحرير سعر الرغيف الذي يستهدف أيضاً الأسر الفقيرة والمتوسطة. في المقابل، هنالك خفضات ضريبية وإعفاءات من الغرامات، إذ ينص المشروع على إجراء تسوية لمخالفات البناء الحاصلة في الفترة الممتدة بين ١/١/١٩٩٤ و ٢١/١٢/٢٠١٠، وخفض غرامات التأخير المفروضة على الرسوم البلدية بنسبة ٧٠٪ عن سنوات ٢٠٠٩ وما قبل وجواز تقسيطها، والإعفاء من الغرامات على رسوم السير عن عام ٢٠٠٩ وما سبقه بنسبة ٧٠٪، والإعفاء من الغرامات على اشتراكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتوجبة عن عام ٢٠١٠ وما سبقه بنسبة ٩٠٪. ومن المعلوم أن موازنة العام ٢٠١١ التي أقرتها الحكومة السابقة، توقفت داخل اللجان النيابية في ظل السجال حول قطع الحسابات السابقة، وهو ما سيثار أيضاً بشأن موازنة العام ٢٠١٢. هذا ولم يلحظ المشروع اعتمادات لإمكانية تصحيح الأجور خلال العام ٢٠١٢. وفي حال تم ذلك سترتفع النفقات بنسبة ٢ أو ٣ في المئة على الأقل. وقد أكد الوزير الصفدي أن موضوع التصحيح لا يشكل مشكلة في حال إقراره، على اعتبار أن مهمة الموازنة الحد من أعباء المعيشة على الأسر المتدنية الدخل، وعدم تبخر تصحيح الأجور في التضخم مجدداً نتيجة الغلاء. وقد برز هذا الأسبوع الحديث عن لقاء لرئيس «جبهة النضال الوطني» النائب وليد جنبلاط مع الرئيس

سعد الحريري خلال زيارته إلى فرنسا، خصوصاً أن الخلل مقلوع منذ استقالة الحكومة السابقة، الأمر الذي لم يحصل. ولكن جنبلاط قلل من أهمية عدم لقائه الحريري في باريس، بحسب ما كان تردد في الكواليس السياسية في المدة الأخيرة. وسأل: لماذا تعملون من عدم الاجتماع قضية؟ نحن إذا كنا سنجتمع، سنلتقي في العلن وليس بالسر، سنلتقي بالصوت والصورة. في المحصلة يبدو واضحاً السباق بين الملفات السياسية والملفات المعيشية في ظل الظروف المعيشية الصعبة والأعباء المتراكمة على المواطن. إذ لم يعد موضوع تصحيح الأجور وزيادة التقديمات الصحية والاجتماعية والتربوية، مجرد مطلب لفئة اجتماعية، بل صار ضرورة ملحة لصون المجتمع اللبناني من الإنهيار، علماً أن الإنشاء الواردة عن مشروع الموازنة لا يشي بالكثير من التفاؤل إذ لا يختلف فعلياً عما مورس من سياسات إقتصادية منذ الطائف، أما سياسة التمييز فقد كانت سمة الحكومات المتعاقبة منذ العام ٢٠٠٥ حتى الآن.



## «مؤسسة مخزومي»

## مؤسسة مخزومي في ندوة حول تجارة الأجنحة



شارك برنامج التوعية في مؤسسة مخزومي في ندوة علمية إجتماعية حول «تجارة الأجنحة وعوالة الأنساب»، عقدت في فندق البريستول برعاية رئيس مجلس النواب اللبناني الرئيس نبيه بري، وذلك في التاسع والعشرين من الشهر الفائت، وهي من تنظيم المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة Royal Academy of Science International Trust RAISIT.

وقد خرج المجتمعون بجملة اقتراحات وتوصيات علمية وعملية، لتنظيم عمل العيادات والمؤسسات الصحية المعنية بهذا الموضوع، وتم اقتراح

تداولت الندوة في طرح علني وللمرة الأولى في العالم العربي، موضوع تجارة البويضات والمنويات البشرية

## خدمة إضافية تطلقها مؤسسة مخزومي بالتعاون مع ال OMT

بدأ برنامج القروض الصغيرة في مؤسسة مخزومي بتأمين قروض تتراوح بين ٥٠٠ دولار أميركي و٥٠٠٠ دولار أميركي في عام ١٩٩٨، وذلك لأصحاب المشاريع الصغيرة الذين يرغبون بتأسيس أو تطوير مشروع ما من أجل زيادة مداخيلهم وتحسين وضعهم المعيشي. قام البرنامج بتغطية مدينة بيروت

في إطار سعيها الدائم لتقديم أفضل الخدمات، قامت مؤسسة مخزومي بتوقيع اتفاقية تعاون مع OMT تهدف إلى توفير وسائل سريعة، موثوقة، وقليلة التكلفة تسهل العمليات المالية للمستفيدين من برنامج القروض الصغيرة في المؤسسة، وذلك من خلال وكلاء OMT.

## توقيع اتفاقية تعاون بين

## مؤسسة مخزومي و«المؤسسة الأولى للتمويل متناهي الصغر - مصر»

مخزومي والتعاون معها بغية تطوير البرامج والخدمات المتوفرة لدى الطرفين. وقد قام الوفد الزائر بجولة عامة على مختلف المراكز والأقسام لدى مؤسسة مخزومي، برفقة

التابعة لوكالة «الأغا خان» للتمويل متناهي الصغر، حيث استضافت المؤسسة وفداً من المؤسسة الأولى يترأسه المدير التنفيذي الدكتور خالد الغزاوي، في الفترة الواقعة بين ٢٧ و ٢٩ أيلول ٢٠١١. وكان الهدف من هذه الزيارة التعرف على برامج مؤسسة

إيماناً منها بأهمية التواصل والتعاون بين مختلف الهيئات غير الحكومية التي تعمل في حقل التنمية البشرية والإجتماعية، سواء داخل لبنان أو خارجه، وقعت مؤسسة مخزومي إتفاقية تعاون مع «المؤسسة الأولى للتمويل متناهي الصغر - مصر»

## في القانون...

## جريمة التزوير الجنائي



لقد استعرضنا في العدد السابق جريمة التزوير بشكل عام إلا أن هذه الجريمة تختلف ببعض عناصرها عن جريمة التزوير الجنائي. ولقد أشار قانون العقوبات اللبناني إلى هذا النوع من جرائم التزوير محمداً صورته مدخلاً في اعتباره صفة الفاعل، ظرف ارتكابه لجرمه ونوع الأوراق الواقع عليها التزوير. وبناء على ما تقدم، فإن التزوير الجنائي يتم في ورقة رسمية من قبل موظف عام.

وهنا تطرح الأسئلة التالية ما هو مفهوم السند الرسمي وما هو مفهوم الموظف العام؟

السند الرسمي هو مخطوطة ثبوتية صادرة عن مأمور رسمي ذي صلاحية وموضوعه وفاقاً للقواعد المقررة. فاهم عناصر الورقة الرسمية أنها تصدر عن مأمور رسمي أي موظف رسمي أي موظف عام وأن تكون ضمن اختصاصه الوظيفي ووفقاً للقانون أو الأنظمة المرعية الإجراء على أن يتم تحويلها وتحريفها طبقاً للأوضاع والإجراءات القانونية سواء من حيث مضمون الورقة أي موضوعها أو من حيث الشكل الذي تصاغ فيه. أما بالنسبة للموظف العام فهو كل شخص حوّلت إليه سلطة التعبير عن إرادة الدولة في مجال معين على وجه دائم أو مؤقت بمقتضى القوانين والأنظمة المرعية سواء تقاضى اجراً عن عمله أو كان عمله بدون اجرا.

وبعد أن حددنا مفهوم السند الرسمي والموظف نستعرض بأسهاب صور

١. الأسهم والسندات وشهادات الإيداع وقانون التجارة.

٢. سجلات مصرف لبنان ومستنداته وأسناده المالية.

٣. الشهادات العلمية اللبنانية أو الأجنبية الصادرة عن المراجع الرسمية أو المعاهد العليا.

٤. أوراق اليانصيب التي تصدرها الإدارات والهيئات الرسمية.

## ❖❖ اللجنة القانونية في حزب الحوار الوطني

## ❖❖ يسر «اللجنة النقابية لقطاع القانون» في حزب الحوار الوطني أن تعلن لمن يرغب من منتسبي الحزب عن مباشرتها بتقديم استشارات قانونية.

## المحامية الصحافية سلمى أبي راشد

(١٨٨٩ - ١٩١٩)

إلى أميركا، لكنها توفيت وهي في ريعان الشباب. لقد كانت سلمى أبي راشد طاقمة مضغمة بالحركة إنديفا ونشاطاً، مساوية لابناء وطنها.

## ❖❖ الدكتورة فاطمة قدورة الشامي

«تاريخ حوادث لبنان» - لكنه لم ينشر - وساهمت في إنشاء مدرسة للبنات في ضيعتها، ودخلت العمل الإجتماعي التطوعي.

تزوجت سلمى من نسيبها وولدت له بنتا وصبيين، وقررت وزوجها السفر

باز ونجيب كرم من سوريا، ومحمود شكري من مصر وسواهم. وما لبثت سلمى أن سافرت إلى مصر، وساهمت بإعادة رفات إبراهيم اليازجي إلى لبنان. وهي كتبت سلسلة رسائل في «النصير»، إضافة إلى كتابة خطب لبعض المناسبات، ووضعت كتاب

أصدرت سنة ١٩١٤ مجلة «فتاة لبنان»، وهي مجلة علمية روائية، ولكن لم تعمر طويلاً بسبب الحرب العالمية الأولى والضائقة الاقتصادية. كان هدف المجلة الدفاع عن حقوق المرأة ومواجهة قضايا الظلم، وقد شارك في تحريرها كبار الأدباء أمثال جرجي

للغازاري والعائلة المقدسة Sainte Famille، فاكستبت اللغات العربية والإيطالية والإنكليزية والفرنسية. كانت أول امرأة تمارس المحاماة أمام المحاكم القضائية، يساعدها في ذلك إتقانها اللغات وعلمها الواسع وطموحها وفتنتها بنفسها.

## «برنامج التوعية» مؤسسة مخزومي

ولدت سلمى في وادي شحرور، وجاءت مع عائلتها إلى بيروت، حيث تنقلت بين المدرسة الإيطالية والمدرسة الإنكليزية في شملان ومدرستي

## التين... ثمرة مباركة

من التين الجاف إلى شرائح وتغميسها في زيت الزيتون مع إضافة بضع شرائح من الليمون وتركها لمدة ليلة كاملة يتم تناولها في الصباح قبل وجبة الفطور).

× يعالج اضطراب الحيز (يفلى ٢٥ - ٥٠ ورقة من أوراق التين في لتر ماء ويشرب من المغلي لمعالجة السعال واضطراب الحيز).

## أهم فوائد التين

× يجلو رمل الكلى والمثانة  
× يساعد في إزالة خشونة الحلق والصدر والقصبه الهوائية  
× يغسل الكبد والطحال  
× يسكن العطش الناشئ عن البلغم وينفع السعال المزمن ويدبر البول ويفتح سد الكبد والطحال  
× يعالج كسل الأمعاء (تقطيع ٧ ثمار

خصوصاً إذا تم تناوله مع المواد الغنية بالفوسفور مثل المكسرات واللوز والفسق الحلبي والصنوبر. وكذلك يعالج تناول التين أمراض المفاصل والأمها والأمراض النفسية أيضاً فهو يعمل على تهدئة الأعصاب وإزالة كل أنواع القلق والخوف والإحباط والتوتر.

وينشطه، ويعالج أمراض الدورة الدموية والأوردة خصوصاً البواسير. كما ينشط الكلى ويدبر البول ويفتح الحصى والرمل ويعالج أمراض الصدر والسعال والربو وتشنج القصبات الهوائية والتهاباتها، وتسارع دقات القلب. ومن فوائد التين أيضاً أنه ينشط الدماغ والدورة الدموية فيه، فيقوم الدماغ بوظائفه بطريقة أفضل،

ويدخل التين مع غيره من الأدوية في تصنيع الشرابات المليئة التي تزيل النفخة. وتستعمل لبخات التين على خراجات الأسنان والتهابات اللثة والأورام بالفم وغيره، ويستعمل الحليب الذي يخرج من عنق التين غير الناضج لإزالة التالول بأن يوضع الحليب على اللحم القاسي فيصبح طريا. كما يقوي تناول التين الكبد

التين هو من الثمار التي ذكرت في القرآن الكريم، والتي تتمتع بالعديد من الفوائد. إن المركب الرئيسي الموجود في التين هو سكر «الديكستروز»، ويشكل ٥٠ في المئة من تركيبته. كما يحتوي التين على فيتامين «أ» و«ب» و«ج» وعلى نسب عالية من أملاح الحديد والكالسيوم والبوتاسيوم والنحاس.